الأزمة الراهنة في الفكر التنموى

د . رمـزى زكى*

طـــرح المسالـــــــــة:

اذا جاز لنا ان نقول، ان العقد الاول للتنمية (١٩٦٠ــ١٩٧٠) كان هو العقد الذى شهد ارهاصات التنمية وطموحاتها في عدد لابأس به من الدول المتخلفة، فانه ايضا العقد الذى شهد اكتمال هذه الترسانة الضخمة من النتاج الفكرى المكثف في مجال التخلف والتنمية منذ أن بدأ الاقتصاديون في تشييدها في أعقاب الحرب العالمية الاخيرة. أما العقد الثانى (١٩٧٠ــ ١٩٨٠) فيمكن وصفه بأنه العقد الذى شهد موت هذه الطموحات الانمائية في الدول المتخلفة، بعد أن تعثرت عملية التنمية فيها ووضعت في منطقة حصار شديد. ولم يكن من المصادفة، ان يكون العقد الاخير هو العصر الذى شهد انهيار هذه الترسانة الضخمة التى شيدها الفكر الاقتصادى في مجال التخلف والتنمية، وان يعاصر المرء فيه تلك المحاكمات الكبرى التى جرت، وتجرى الآن، لانجازات هذا الفكر. نقول، ليس من المصادفة ان تتزامن ازمة التنمية في الدول المتخلفة مع ازمة الفكر التنموى، نظرا لما بين الازمتين من صلة شديدة. ذلك ان نمط التفكير الذى افرزه الفكر الاقتصادى الغربى خلال الخمسينيات كانت له قوة السيطرة بشكل واضح على واضعى السياسة الاقتصادية ورجال التخطيط وكبار المسئولين فى هذه البلاد. ومن هنا يجوز لنا بحق الادعاء، أن ازمة التنمية التى تعيشها الآن مجموعة الدول المتخلفة تعود، الى حد كبير، الى طغيان نوع معين من الفكر التنموى الذى لم يكن يلائم أوضاع هذه البلاد، ولا يصلح لها للاسترشاد به في تفسير ظاهرة التخلف، ومن ثم للاستعانة به فى تسهيل عملية نقل هذه البلاد من حالة التخلف الى حالة التقدم.

فبعد عقدين من التنمية، و بعد تلك الجهود التى بذلتها هذه الدول في مجال الارتقاء بالاوضاع الاقتصادية والاجتماعية تنضح بالعديد من المعالم القاسية السيئة. حيث انصبت الجهود من اجل تغيير جذرى من أوضاع التخلف وتناقضاته

* الخبير بمعهد التخطيط القومي في القاهرة.

التى ورثتها هذه الدول غداة حصولها على الاستقلال السياسي. فمازالت الاحصائيات المنشورة تعكس مدى عظم نسبة السكان فى هذه الدول الذين يعانون من مشاكل نقص التغذية وسوء الصحة، وانخفاض متوسط العمر، وانتشار الامية، وعدم وجود المسكن الصحى... ألخ. كما لم تتغير الهياكل الاقتصادية والاجتماعية لهذه البلاد تغيرا ملائما يضعها على مشارف المسار السليم للتقدم الاقتصادى والاجتماعي. وفضلا عن ذلك، مازالت هذه الدول في حالة تبعية اقتصادية شبه كاملة للسوق الرأسمالى العالمى، ما ينتج عن هذا الوضع من آثار وخيمة تشد عجلات التنمية دوما الى الخلف.

وكان من الطبيعى اذن، بناء على هذه الصورة المظلمة التى آلت اليها جهود التنمية فى الجزء الغالب من الدول المتخلفة ان تحدث مراجعة فكر ية حاسمة للفكر التنموى التقليدى الذى سارت على هداه جهود التنمية فى كثير من هذه الدول بعد ان ثبت افتقاده للصدق حينما يواجه بالواقع الاقتصادى والاجتماعى الاليم الذى تعانى منه الآن مجموعة الدول المتخلفة، و بعد ان بات واضحا افتقاده للكفاءة النظر ية في تفسير هذا الواقع، والكفاءة التطبيقية، حيث ان تطبيق نتائجه العلمية لم تؤد الى النتيجة المرغو بة، وهى نقل البلاد المتخلفة من حالة التخلف أو الركود الى حالة النمو والتقدم.

وخلال المراجعات الفكر ية الحازمة للفكر التنموى التقليدى، بدأت تنبت فى ارضية الفكر الاقتصادى المعاصر بذور جديدة لفكر جديد. ومن الجدير بالذكر هنا، ان تلك البذور يقوم الآن بزراعتها، والحرص على نمائها، عدد بارز من اقتصاديي وفكري الدول المتخلفة بعد أن تبين بوضوح خطورة التبعية الفكر ية لاشعاعات الفكر الاقتصادى فى الدول الصناعية المتقدمة وتأثيرها الشديد فى تكر يس التخلف واعاقة النمو. وهذه البذور الفكرى التى تمخض عنها الجهد النظرى لعدد لابأس به من الاقتصاديين والمفكر ين بالدول المتخلفة ومن يشاركونهم فى الرأى بالدول المتقدمة، تحاول ان تتلافى الاخطاء والثغرات النظر ية التى يعانى منها الفكر التنموى التقليدى، وان تستند الى الواقع التار يخى والمعاصر لظاهرتى التخلف والتنمية، وان تكتشف الامور الجوهر ية والقضايا المحور ية لعملية التنمية.

هكذا اذن يعيش الفكر التنموى ازمته الراهنة بين نقد القديم ومحاكمته، ومحاولة اكتشاف البديل الجديد. وتهدف هذه الدراسة الى **التعرض لاهم الانتقادات العامة التى على أساسها يحاكم الآن الفكر التنموى التقليدى،**

وللنتائج العملية السلبية التى تمخضت عن تبنى هذا الفكر فى مجال الواقع العملى في تجارب التنمية في الدول المتخلفة، ثم لمحاولات الخروج من الازمة باستعراض سر يع لمعالم التطور النظرى المعاصر فى قضايا التخلف والنمو. وأخيرا تنتهى دراستنا بالتعرض لسؤال هام وهو: أين نحن من هذه الأزمة؟

المبحـــــــــث الأول

حيثيات الادانة فى محاكمة الفكر التنموى التقليدى

مقدمـــــــــة:

نقصد بالفكر التنموى التقليدى فى هذا الصدد. النتاج الفكرى للاقتصاديين الذى ظهر خلال الفترة بين ١٩٤٥ ــ ١٩٦٥ فى الدول الصناعية الغربية، وكانت محصلته هى صياغة ما عرف باسم «اقتصاديات التخلف والتنمية» وهو النتاج الذى تمت ولادته تحت تأثير ثلاثة عوامل موضوعية، اولها هو تزايد حركة التحرر الوطنى في البلاد التابعة المتخلفة وسعيها لتحقيق التنمية الاقتصادية، وثانيها هو تعاظم التنافس السلمى بين النظام الاشتراكى والنظام الرأسمالى على الصعيد العالمى، وثالثها هو تزايد مشاكل الدورة الاقتصادية في الدول الرأسمالية. ونحن نحدد هذا الفكر فيما هو متعلق بحالة البلاد المتخلفة. ومتى ثم نستبعد منه ما كتب اساسا لتحليل مشاكل النمو بالدول الرأسمالية المتقدمة.(٢)

وكان من الطبيعى أن تحمل ولادة «اقتصاديات التخلف والتنمية» تلك السمات الرئيسية للحالة التى كان علم الاقتصاد الغربى قد وصل اليها بعد الحرب العالمية الثانية. وأهم هذه السمات مايلى:

١ ــ اسقاط العلاقات الاجتماعية من التحليل والنظر اليها على انها تقع خارج مجال علم الاقتصاد.
٢ ــ التخلى عن النظرية الموضوعية في القيمة والاعتماد على النظرية الذاتية التى تفسر القيمة بالندرة والمنفعة.
٣ ــ النظر الى الرأسمالية على انها نظام يمثل قمة المطاف ونهاية مايجود به التاريخ من نظم.
٤ ــ الاعتماد بشكل رئيسي على التجريد فى التحليل الممثل فى أدوات التحليل الحدى.
٥ ــ تحول علم الاقتصاد الى علم لتفسير سلوك المستهلك وسلوك المنتج (على مستوى التحليل الجزئى). ولتفسير شروط التوازن العام (على مستوى

التحليل الكلى).

٦ ـ الابقاء على ماتضمنته نظرية النفقات النسبية فى تفسير قيام التجارة الدولية وتقسيم العمل الدولى.

وهذه المعالم الاساسية التى اتسم بها علم الاقتصاد الغربى غداة الحرب العالمية الاخيرة وحتى الآن، يجب النظر اليها على انها الخلفية النظرية التى شيدت على أساسها نظريات ومقولات التخلف والتنمية. وهى لهذا تمثل فى اعتقادنا الاطار العام المفسر للازمة التى وقع فيها الفكر التنموى. و بعبارة أدق نقول، ان ازمة الفكر التنموى ليست الا انعكاسا أصيلا لازمة علم الاقتصاد الغربى. ونظرا لسخافة ترسانة الفكر التنموى، وما تجو يه من نظريات وافكار وتحاليل فإنه من غير المعقول ان تتناول هذه الدراسة الانتقادات المختلفة التى وجهت الى هذا النتاج تفصيلا. ومن هنا لا مناص من ان يقتصر تحليلنا هنا على الاشارة الموجزة لاهم الاخطاء والثغرات النظرية التى تطبع اقتصاديات التخلف والنمو. و بناء على ذلك، وقع اختبارنا هنا على تناول النقاط الهامة التالية:

أولا : العجز الواضح فى تفسير التخلف.
ثانيا : التضخيم المبالغ فى حجم المشكلة السكانية.
ثالثا : اهمال الطبيعة الخاصة للبلاد المتخلفة.
رابعا : الصياغات الخاطئة لديناميات عملية التنمية.
خامسا: الصياغات غير الصحيحة لمقاييس واهداف للتنمية.
وهاك الآن لمحة موجزة عن تلك النقاط

أولا ـ العجز الواضح فى تفسير التخلف:

يمكن القول ابتداء، ان قيمة النظرية، أى نظرية، انما تكمن فى وظيفتها المعرفية، أى فيما تضيفه الينا من معرفة جديدة لم تكن ميسرة لنا بدونها حول الظاهرة التى تنصب عليها(٣). وحينما تحقق النظرية هذه الوظيفة، فإنها تحقق بالتالى وظيفة هامة أخرى، هى فعالية الاستفادة بها في تغيير الظاهرة التى تبحثها. أو السيطرة عليها، أو الاستفادة منها بما يفيد حياة الانسان. ولما كان التقدم والنمو هو نقيض التخلف والركود، وان التنمية هى العملية التى يتم على اساسها التحول

من هذا النقيض الى ذلك النقيض، فإنه لن يتسنى للمرء اذن ان يدرك المحتوى السليم الذى تنطوى عليه عملية «التنمية» الا اذا فهم اولا ماتنطوى عليه عملية «التخلف» وتكتسب هذه النقطة في اعتقادنا أهمية محوريه خاصة على اساس ان التخلف فى البلاد المتخلفة لم يكن حالة ابدية تتسم بها هذه البلاد دوماً دون غيرها. فهناك عدد من هذه البلاد كانت منبعا للحضارات العظيمة القديمة (الحضارة الفرعونية فى مصر، وحضارة آشور و بابل، والحضارة الهندية القديمة... ألخ). كما ان غالبية هذه البلاد كانت تتميز بالتقدم والتنوع فى هيكل الانتاج فى الفترات التى سبقت نمو الدول المتقدمة. بل ان نصيب هذه الدول فى الدخل العالمى كان أكبر من نصيب البلاد التى تؤلف اليوم قطاع العالم المتقدم (٤). ومن هنا فإن الاسئلة المنطقية والبسيطة التى لابد وأن تطفو على السطح فورا فى مجال دراسة التخلف والتنمية هى: ماذا حدث فى هذه البلاد؟ ما الذى خلفها؟ وكيف نشأ التخلف فيها؟ وكيف تطور، وتحت أى الظروف تنامى فيها التخلف؟

ان العثور على اجابات صحيحة لهذه التساؤلات تشكل بالتأكيد الضوء المرشد فى اكتشاف القوى المضادة للتخلف، أى للعوامل الدينامية لعملية التنمية. على اننا اذا نظرنا الى حصاد الفكر التنموى فى هذا الخصوص فلن نعثر فيه على اجابات شافية لهذه التساؤلات. وغاية الامر، سوف نجد نوعا من التحليل الانتقائى للاوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية فى هذه الدول دون – أن نعثر على جهاز تحليلى مقنع يجيب على التساؤلات السابقة. و يمكن للقارىء ان يدرك ذلك من احاطته بالاتجاهات الخمسة الرئيسية التالية التى تناولت تفسير التخلف من منظور جزئية مسطحة.

١ – التخلف باعتباره حاصل جمع سمات التخلف:

وقد كان هذا الاتجاه هو الاكثر انتشارا فى بداية العهد لكتابات التخلف والتنمية ومازال له تأثير قوى فى الكتب الجامعية بالدول المتخلفة. وفيه يحلل الاقتصاديون التخلف على أساس مجموعة معينة من المؤشرات التى تعوق عملية التنمية أو تحد منها، مثل انخفاض متوسط دخل الفرد، نقص الادخار ورؤوس الاموال، ضعف مستوى الانتاجية والتقدم التكنولوجى، ارتفاع نسبة المشتغلين بالزراعة، ارتفاع معدل النمو السكانى، تفشى الامراض والامية وسوء التغذية، انخفاض متوسط عمر الفرد، شيوع الاكتناز، ارتفاع نسبة الصادرات الى الناتج المحلى، عدم وجود المنظم،... ألخ. وهذا الاتجاه يعتمد على فهم المقارنة الشكلية

بين هذه المؤشرات فى الدول المتقدمة والدول المتخلفة (٥). ولهذا كثيرا مايعرف بمنهج الفجوة Gap Approach كما يسميه كندلبرجر، أو منهج المؤشرات النمطية النموذجية Ideal Typical Index Approach

كما يطلق عليه المفكر اندر يه جوندر فرانك. واهم مايلاحظ على هذا الاتجاه هو طابعه الوصفى التقر يرى الذى يعتمد على مايشبه «الرو بورتاج» فى تحليل الظاهرة. فهو يصفها دون ان يفسرها. أضف الى ذلك ايضا ان هذا الاتجاه يعانى من طابعه السكونى الميت، لانه ينظر الى التخلف على انه حالة قائمة ومعزولة.

وقد اعتمد بعض الاقتصاديين على هذا المنهج فى تحليل التخلف باعتباره نظاما.

وذلك بمحاولة التأليف والتركيب بين عقبات النمو، وذلك كما جاء فى تحليل رجنار نوركسه عن الحلقات الخبيثة أو الشياطنية للفقر، وفى تحليل لينبشتين. وحتى هذه المرحلة المتقدمة من هذا الاتجاه، كما جاءت فى كتابات نوركسه ولينبشتين قد نظرت الى هذه العوامل على ان كل عامل فيهاهو سبب ونتيجة فى نفس الوقت. ومنة هنا كان من العسير على هذا الاتجاه أن يعثر على العوامل الجوهر ية أو المحور ية المحددة لظاهرة التخلف (٦). بل ان كاتبا مثل بنيامين هيجنز، وهو أحد الذين اعتمدوا على هذا الاتجاه، يرى انه من الصعو بة بمكان التمييز بين السبب والنتيجة فى هذه العوامل والمؤشرات، لان القضية ستصبح، فى نظره، هى ايهما كان الاسبق، البيضة أم الدجاجة Hen-and Egg Nature (٧). وأيا كان الامر، فان هذا الاتجاه قد قدم تقر يرا وصفيا عن الفقر، وليس تحليلا عن التخلف.

٢ ـ التخلف كنتيجة للثنائية والتخلخل القطاعى:

و يستند هذا الاتجاه على ظاهرة عدم التجانس الموجودة بين قطاعات الاقتصاد القومى فى البلاد المتخلفة لتفسير التخلف. وكانت البداية الواضحة له تتمثل فى الدراسة الرائدة التى قام بها H. Bock بعنوان «اقتصاديات المجتمعات الثنائية وسياستها الاقتصادية (٨)» فى عام ١٩٥٣. وهى محصلة لخبرته عن المجتمع الاندنوسي، وحاول فيها اسقاط نتائجه على جميع الدول المتخلفة فى صورة نظر ية عامة. والفكرة الاساسية فى هذه الدراسة، وفى كتابات بو يكه اللاحقة (٩)، هى ان المجتمعات الشرقية المتخلفة تعانى من ازدواجية اجتماعية، بسبب استيرادها لنظام على درجة عالية من التقدم ـ هو النظام الرأسمالى ـ

ليتواجد بجانب النظام الاجتماعى التقليدى فى هذه الدول، والذى يقع فى مرحلة سابقة على الرأسمالية. و بعد ان يعدد بو يكه الاختلافات الرئيسية بين هذين النظامين، يخلص الى ان كل منها يتطور فى اتجاهات مختلفة. ونتيجة لذلك تنشأ ثنائية اجتماعية واضحة تتمثل فى ذلك الانفصال الشبكى لنظامين اجتماعيين يعكسان حياتين اجتماعيتين على درجة كبيرة من التباين. واستمرار هذه الثنائية يعود فى رأيه الى ان المجتمعات الشرقية تتميز بخصائص معينة تجعل قدرة النموذج (أو النظام) المستورد صعبة النفاذ الى احشاء هذه المجتمعات ليذوب فيها. ولكن بالرغم من ذلك فان هذه الثنائية قد خلقت اضطرابا واضحا فى حياة هذه المجتمعات لانها قلبت من نمط الحياة وأحدثت تشو يها شديدا فى الخصائص التقليدية لها.

و بسبب استمرار هذه الثنائية الاجتماعية، وما تعكسه من تباين شديد بين نظامين مختلفين، تمام الاختلاف، فان بو يكه يرى انه لايمكن ان توجد سياسة اقتصادية واحدة تصلح لهذه المجتمعات. فالسياسة التى تلائم النظام (أو القطاع) الاجنبى المستورد، لا تصلح بالتأكيد للنظام أو القطاع التقليدى. ولهذا يخلص بو يكه الى نتيجته الاساسية، وهى ان النظام الرأسمالى الغر بى لا يصلح اطلاقا للتطبيق فى هذه المجتمعات. كما ينتهى الى نتيجة اخرى على درجة كبيرة من الاهمية ولم تحظ بما تستحقه من عناية آنذاك، وهى انه لما كان لكل نظام اجتماعى نظر يته الاقتصادية الخاصة، فإن النظر ية الاقتصادية للمجتمعات الثنائية غير المتجانسة، هى ايضاً نظر ية تتسم بالثنائية(١٠).

وقد أثارت آراء بو يكه آنذاك ضجة واضحة بين صفوف الاقتصاديين لعدم موافقتهم على النتائج التى وصل اليها، مثل عدم ملائمة النظام الرأسمالي لهذه المجتمعات، والطابع الثنائى للنظر ية الاقتصادية المتعلقة بتحليل التخلف، وعدم امكان وحدة السياسة الاقتصادية الملائمة للدول ذات الطابع الثنائى. وكان أول من تولى الرد هو بنيامين هيجنز (١١). B. Higgins الذى رأى ان بعض خصائص الثنائية التى توجد بالمجتمعات الشرقية انما توجد ايضا فى المجتمعات الغر بية، وان النظر ية الاجتماعية فى الغرب تصلح اذن للتطبيق على هذه المجتمعات. على ان التجديد الذى ادخله هيجنز فى هذا الخصوص، وأصبح رائجا ومميزا للاتجاه الثنائى فى تحليل التخلف، فهو ماذكره من أن الثنائية الاجتماعية التى تحدث عنها بو يكه انما تنعكس اساسا من الثنائية الاقتصادية والتكنولوجية التى توجد فى هذه المجتمعات. وهو يعنى بذلك ان القطاع الاجنبى الذى يضم نشاط رأس المال الاجنبى يتسم بخصائص اقتصادية وتكنولوجية تجعله مغاير تماما للقطاع المعيشى التقليدى، وذلك من حيث أساليب الفن التكنولوجى المستخدمة

ومستوى الانتاجية، والدخل،... ألخ. وكان تحليل هيجنز، في الواقع ، عنوانا كبيرا لتلك البحوث والكتابات الاقتصادية التى ظهرت بعد ذلك وتتحدث عن الثنائية فى الدول المتخلفة كسبب لتفسير التخلف(١٢). وشاع استخدام هذه الفكرة بالتوسع فى تعداد القطاعات المتقابلة غير المتجانسة، مثل: القطاع الزراعى والقطاع الصناعى، والقطاع النقدى والقطاع غير النقدى، قطاع التصدير والقطاع المعيشي، ألخ. وفى المرحلة المتقدمة لتطور هذا الاتجاه، اعتمد عدد من الاقتصاديين مثل ارثر لويس ورجنار نوركسه، فى تحليل مشاكل التخلف، كالبطالة الهيكلية وصعوبات التصنيع، على الخصائص التى كان الفكر التنموى قد توصل اليها من توصيفه للقطاع التقليدى(١٣)، وعلى التطبيق الآلى للمبادىء العامة للتحليل الحدى على واقع هذه الدول، رغم ماهو معروف الآن من عدم صلاحية هذا النوع من التحليل فى فهم حقيقة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية(١٤).

و يبدو الضعف النظرى لهذا الاتجاه فى عجزه عن تقديم جهاز تحليلى مقنع، يبين لنا كيف ظهر التخلف فى هذه المجتمعات، وكيف تطور، وأصبح ظاهرة كامنة فيها. أضف الى ذلك مايتسم بين هذا الاتجاه من طابع سطحى وتقريرى عن وصف الخصائص التى يتميز بها كل من القطاع الحديث والقطاع التقليدى، واهمال طبيعة علاقات الانتاج والعلاقات الاجتماعية داخل كل منهما، و بين كل منهما للآخر. حقا، لقد أشار بوكيه وهجنز الى الطابع الرأسمالى للقطاع الحديث والى الطابع الماقبل رأسمالى للقطاع التقليدى. كما ان هجنز قد تحدث عن الطابع الاجنبى للقطاع الحديث واتجاهه لخدمة الخارج أكثر من الداخل. ومع ذلك تبقى هذه الاشارات ضعيفة، لانها لم توضع فى التحليل بشكل يجعل منها وحدة عضوية اساسية لنظرية الثنائية. فالقطاعين المتقابلين يظهران فى التحليل بشكل متراص، منعزلين ومنفصلين، بينما ان الاقتصاد المتخلف يشكل، رغم تخلخله وحده عضوية واحدة. وهذه الوحدة هى جزء من نظام أكبر وأشمل، وهو النظام الرأسمالى العالمى. كما عجز هذا الاتجاه عن تفسير نشوء الثنائية فى هذه المجتمعات لان تحليله قد تم بعيدا عن الاطار التاريخى. ولم يكن ذلك الا أمرا طبيعيا، لان انصار هذا الاتجاه قد عزلوا ظاهرة الثنائية عن تاريخ العلاقات الاقتصادية للبلاد المتقدمة مع البلاد المتخلفة، بينما انه من الثابت لنا، أن هذه الثنائية قد تشكلت منذ اللحظة التى ادمجت فيها البلاد المتخلفة عن طريق هذه العلاقات، في الشبكة الواسعة للنظام الرأسمالى العالمى. وأيا كان الامر، فان هذا الاتجاه وان كان قد قدم لنا توصيفا اقل سطحية من الاتجاه السابق لظاهرة التخلف، الا أن القارىء له يشعر بأن يقدم اعتذاراً غير صريح لعيوب الرأسمالية التى غزت هذه المجتمعات المتخلفة.

٣ ـ التخلف باعتباره تأخرا زمنيا:

ومن أبرز أنواع الفكر التنموى الذى ساد بين صفوف الاقتصاديين فى الستينيات، وكان له بصمات واضحة على كثير من نظريات التخلف والتنمية فى تلك الفترة، هذه النظرة الآلية للنمو التى روجها والت و يتمان روستو فى كتابه المعروف «مراحل النمو الاقتصادى» (١٥). ورغم أن روستو فى هذا الكتاب لم يعن اساسا بتحليل قضية التخلف بالبلاد المتخلفة، الا ان نظريته قد استخدمت بعد ذلك كاتجاه متميز فى تفسير التخلف. والفكرة الاساسية التى قدمها روستو فى هذا المجال تتلخص فى أن النموالاقتصادى يتكون من مراحل معينة، ذات تتابع زمنى، بحيث ان كل مرحلة تمهد الطريق ـ اتوماتيكيا ـ للمرحلة التى تليها. وهذه المراحل هى: مرحلة المجتمع التقليدى، ومرحلة التهيؤ للانطلاق، ومرحلة الانطلاق، ثم مرحلة النضج، واخيرا مرحلة الاستهلاك الوفير. و يميز روستو بين هذه المراحل على أساس كمى وتكنولوجى فقط. فالذى يميز مرحلة عن الاخرى هى درجة النمو التى تحدث فى قوى الانتاج. ونظرية روستو فى ذلك تتشابه مع المدرسة التاريخية الالمانية (مدرسة شمولر) التى جعلت أساس التمييز بين المراحل التاريخية المختلفة هى سيادة «روح» Geist معينة تطبع المراحل التاريخية بخصائصها.

وعند الاعتماد على نظرية المراحل لروستو فى تفسير التخلف نجد ان الامر هنا لا يختلف كثيرا عن الاتجاه الاول الذى عرضناه آنفا، والذى يرى التخلف كمجرد حاصل جمع سمات التخلف (ضآلة معدلات الاستثمار والادخار، وتواضع معدل نمو الناتج... ألخ). وقضية تجاوز التخلف، بناء على ذلك، تتمثل اذن، عند روستو، فى كيفية الانتقال من المجتمع المتخلف (وهو ماينا ظر مرحلة المجتمع البدائى عند روستو)، الى مرحلة التقدم (وهى ماتناظر مرحلتي النضج والاستهلاك الوفير) وذلك بتحقيق شروط مرحلة الانطلاق Take-off ، وهى ماتعنى عملية التنمية. وهذا الانتقال عند روستو وانصاره يتحقق بارتفاع معدل الاستثمار من ٥٪ الى اكثر من ١٠٪ من الدخل القومى، و بتغيير ميول Propensities الافراد تجاه كثير من القضايا، مثل ميلهم للابداع، وميلهم لتطبيق العلم فى النشاط الاقتصادى، وميلهم لتقبل المخترعات، وميلهم للاستهلاك، وميلهم لانجاب الاطفال...ألخ (١٦). و بناء على هذه النظرة لجوهر عملية التنمية (أو الانطلاق) فإن التخلف الاقتصادى ليس الا تأخرا زمنيا فحسب. ومن هنا فالبلاد المتخلفة عليها لكى تتجاوز هذا التأخر، أن ترفع من معدلات ادخارها واستثمارها، وان تغير من ميول افرادها، لكى يزيد ناتجها القومى وتلحق بركب التقدم.

وأهم مايلاحظ على هذا الاتجاه ضحالته الشديدة فى تفسير التخلف. و بالرغم من أن روستو حاول ان يسبغ على تحليله الطابعين الاقتصادى والاجتماعى، الا ان تحليله فى ذلك جاء سطحيا ولا يستند الى أى أساس نظرى. فعنصر التحليل الاقتصادى عنده انحصر فقط فى التغيرات التى تحدث قوى الانتاج، بينما ان عنصر التحليل الاجتماعى يقتصر فقط على تغيير ميول الافراد مع اهماله التام للمحيط الاجتماعي الذى تتم فيه هذه التغيرات. فقد اسقط روستو من تحليله مقولة «النظام الاقتصادى والاجتماعى» وابقى فقط على الرأسمالية باعتبارها نهاية المطاف وقمة التار يخ. كما أنه لايأخذ بعين الاعتبار القوى العالمية المحلية التى تعوق عملية نمو قوى الانتاج. ومن هنا عجز عن تقديم اى تفسير علمى يوضح لنا طبيعة التغيرات المطلو بة لاحداث الارتفاع المنشود فى معدلات الادخار والاستثمار وتغيير ميول الافراد. وفضلا عن ذلك، لو حاولنا ان نتحقق من وجود المراحل التى ذهب اليها روستو، وخصوصا مرحلة المجتمع التقليدى (المتخلف) فسوف نلحظ انه لا وجود لها بالشكل المسطح الذى عرضه. ولهذا تعرض هذا الاتجاه لنقد مر ير، ليس فقط من رافضي الفكر التنموى الغر بى، بل وايضا من عدد بارز من الاقتصاديين الغر بيين (١٧).

٤ ـ العلاقات السببية المسطحة فى تفسير التخلف:

لفت هذا الاتجاه انظار الكثير ين، ونال رواجا كبيرا فى الفكر التنموى، نظرا لقوة منطقه الشكلى الداخلى الذى اعتمد عليه في تفسير التخلف. وهو يختلف عن الاتجاهات الثلاثة السابقة من حيث نظرته الى التخلف باعتباره نظاماً System يتكون من مجموعة معينة من العناصر Elements التى تعوق النمو، وتقوم بينها علاقات تبادلية دائر ية، تجعل طر يقة عمل النظام Function مفضية دائما الى العودة لنفس البداية، وهى التخلف. و بناء على ذلك، يكون التخلف بمثابة نظام يعمل على اعادة انتاج التخلف وتكر يسه. وهو نظام منعزل، مستقل، يدور فى مجموعات محكمة من الحلقات المفرغة Vicious Circles التى تجعل أى محاولة للتقدم غير ممكنة. ومن المعلوم لدى دراسى الفكر التنموى، ان اعلام هذا الاتجاه تتمثل فى ثلاث اقتصاديين ذائعى الصيت، هم رجنار نوكسه، وهارفى لينيشتين، وجونار ميردال.

أما **رجنارنوكسه** فقد ادلى بدلوه فى هذا الصدد، عن طر يق حلقاته المفرغة للفقر المتعلقة بجانبى الطلب والعرض لعملية الاستثمار وتراكم رأس المال (١٨).

فمن حيث الطلب على الاستثمار نجد انه يتوقف على الحافز عليه. وهذا الحافز ضعيف بسبب ضيق السوق، الذى يرجع الى انخفاض القوة الشرائية لدى الافراد، نظرا لتدني متوسط دخل الفرد. وهذا الأخير يعود الى انخفاض مستوى الانتاجية، التى ترد بدورها الى انخفاض مستوى الاستثمار والتراكم، والذى يرجع الى انخفاض الحافز على الاستثمار.. وهكذا. ومن حيث جانب العرض، فإن الاستثمار يتوقف على عرض الادخار، والادخار ضعيف نتيجة لانخفاض متوسط دخل الفرد. وهذا الاخير يعود الى انخفاض مستوى الانتاجية التى ترد بدورها الى انخفاض مستوى الاستثمار والتراكم. وانخفاض مستوى الاستثمار والتراكم يعود الى ضعف الادخار. وعلى هذا النحو تحكم الحلقات، وتتكامل وتتكرر دوما، و يصبح النظام واقعا لامحالة فى «مصيدة الفقر» و يتوازن عند «مستوى التخلف». و بناء على هذا المنطق فى التحليل لاعجب اذن، ان يصل نوركسه الى عبارته الشهيرة البائسة التى تنص على أن البلد يكون فقيرا لانه فقير (١٩)، مسجلا فى ذلك لونا فر يدا من ألوان المصادرة على المطلوب Zautology

والحق، ان فكرة الحلقات المفرغة كانت عنوانا كبيرا لذلك الصف الطو يل من الحلقات التى اسهب الكتاب فى تعدادها (٢٠)، حتى اذا كان كاتبا مثل ر يتشارد جل R.T.Gill كان يرى فيها احد النظر يات العامة لعلم الاقتصاد الحديث (٢١). ولكن رغم ازدحام الفكر التنموى بهذه الحلقات، الا ان هذا النوع من التحليل قد تعرض لنقد لاهوادة فيه من جانب عدد من الاقتصاديين. فقد وجهت سهام النقد له على أساس مايتسم به من منهج ميكانيكى واستاتيكى فى الر بط بين المتغيرات الاقتصادية. فمثل هذا الر بط الحتمى لاوجود له فى الحياة الاقتصادية، فقد يتغير عامل من العوامل، ومع ذلك قد لا تتغير العوامل التى ترتبط به (٢٢). كما يعاب على هذا الاتجاه اسلو به الميتافيز يكى الذى يعتمد على التماسك المنطقى الشكلى للتحليل، وهو تماسك يقع فى الذهن اساسا وقد لا تكون له علاقة بالواقع. و يتضح ذلك من أن فكرة الحلقات الخبيثة تصور النظام على انه ظاهرة طبيعية، منعزلة لاصلة لها بالعلاقات الاقتصادية والاجتماعية التى تسود فى الاقتصاد المتخلف، أو بطبيعة وضعه في الاقتصاد الرأسمالي العالمي، وتأثير طبيعة التخصص الدولى على حالة التخلف فيه.

أما هارفى لينبشتين، فقد دفع بفكرة الحلقات المفرغة خطوة للامام ليصوغ من اساسها النظرى (أى العلاقات السببية) نظاما يفسر احوال التوازن شبه المستقر عند حد الكفاف Subsistance quasi-stable

equilibrium في الاقتصاديات المختلفة. أو بعبارة أدق، حاول أن يضع تفسيرا للتقلبات التى تحدث حول مستوى الركود الممثل فى استقرار متوسط دخل الفرد عند مستوى الكفاف فى هذه الدول.(٢٣) وهو فى تحليله حاول أن يثبت ان التوازن فى البلاد المتخلفة لايتسم بالثبات أوالاستقرار، كما ذهب نوركسه، وانما يتسم بحالة أقرب ماتكون الى التوازن شبه المستقر. وقد استخدم لينبشتين فى ذلك فكرة الفعل ورد الفعل للمتغيرات الاقتصادية. وعنده ان التغيرات التى تحدث فى النظام وتدفعه نحو ز يادة مستوى الدخل، ماتلبث ان تولد ردود افعال معاكسة ومضادة، تمتص الا ثر الايجابى للز يادة فى الدخل، وتعيد، من ثم، النظام بدوره مرة أخرى الى حالة حد الكفاف. وهو يعتمد فى تحليله على الا ثر الايجابى لز يادة الاستثمار وعلى الا ثر السلبى لز يادة السكان. و بالرغم من انه حاول ان يتجاوز صفة التحليل الستاتيكى الذى اتسم به تحليل نوركسه، عندما حاول ان يفسر الحركة البطيئة فى هذه المجتمعات «الساكنة» عن طر يق معرفة المسار الذى تأخذه التغيرات الكمية فى متوسط دخل الفرد، الا ان ذلك لاينفى ان نظامه قد وصم ايضا بالطابع الستاتيكى، لانه حصر نفسه اساسا فى فكرة التوازن، كما هو الحال عند نوركسه. اضف الى ذلك ان النقطة المركز ية فى تحليل القوى المضادة التى تدفع النظام للتذبذب دائما حول مستوى الركود، وهى المشكلة السكانية، انما تعيد للاذهان بدقة تلك الرؤية المالتسية الخاطئة فى موضوع السكان. فضلا عن ذلك، فأن الباحث عموما، لايمكنه ان يعثر فى تحليل لينبشتين على تحليل علمى مقنع لكيفية نشوة التخلف وتطوره وتبر ير استمراره فى هذه الدول. لانه تم فى فراغ اجتماعى وتار يخى، لا يراعى طبيعة العلاقات الاقتصادية والاجتماعية داخل هذه الدول ولا الواقع التار يخى والمعاصر فى ظاهرة التخلف فيها.

وفيما يتعلق **بجونار ميردال**، فقد اعتمد على فكرة العلاقات السببية ليبين، خلافا لنوركسه ولينبشتين، ان حالة التخلف فى هذه البلاد، لا تتميز بالاستقرار أو التوازن أو شبه التوازن، وانما تسير فى اتجاه تراكمى، تدمغ النظام للتردى، عبر الزمن، فى أغوار ابعد للتخلف «فالنظام لايسعى بنفسه نحو اى نوع من التوازن بين القوى، بل انه على الدوام يبتعد عن مثل هذه الحالة. وفى الاحوال العادية، لا يؤدى التغيير الى احداث تغيرات اخرى مضادة بل تغيرات مساعدة، تدفع النظام فى الا تجاه السابق نفسه وان كان بسرعة أكبر. و بسبب هذه «السببيه الدائر ية»، نجد ان العملية الاجتماعية تميل لان تكون تراكمية، وغالبا ماتكتسب سرعة بدرجة متزايده (٢٤)». وقد حاول جونار ميردال، ان يعطى مثالا لتأكيد هذه العملية التراكمية للعملية الاجتماعية للتخلف، بدراسته لمشكلة استمرار تخلف

الزنوج فى امر يكا، وان يصل فى النهاية الى انه من الصعو بة ان ينظر الى عامل ما على انه العامل الاساسي فى تفسير هذه العملية، طالما ان كل عامل سبب للآخر بطر يقة دائر ية وتراكمية. وكان اسهامه البارز فى هذا المجال يتمثل فى تلك النتيجة التى انتهى اليها، وهى ان اى دراسة واقعية للتخلف والنمو لابد وأن تبتعد خارج الحدود المألوفة للنظر ية التقليدية، لان الدراسة المثمرة فى هذا الصدد، تتصل بالعوامل، غير الاقتصادية (٢٥). ولكنه لم يوضح ماهى هذه العوامل غير الاقتصادية، ولا الاطار الاجتماعى والتار يخى الذى تعمل فيه.

وأيا كان الامر، فإن الاعتماد على فكرة العلاقات السببية، وان كانت قد كشفت النقاب عن طبيعة العلاقات المتبادلة بين عناصر «النظام المتخلف» والطر يقة التى ترتبط بعضها البعض، الا انها مع ذلك تبقى كالصندوق الفارغ، طالما انها نظرت الى النظام على انه منعزل ومستقل ولا تر بطه بالعلاقات الاجتماعية والاقتصادية اية خيوط كما انها عجزت عن الاحاطة الجذر ية بكيفية، نشوء التخلف لانها دارت حول نفسها، وفى اطار يعانى من الفراغ التار يخى.

٥ ـ الاتجاه السيسيولوجي والسيكولوجى فى تفسير التخلف:

تناثرت الاشارة الى الدور الذى تلعبه العوامل السيسيولوجية والسيكولوجية فى الدول المتخلفة ضمن الاسباب المفسرةللتخلف فى كتابات عدد من كتاب الفكر التنموى. حيث كثيرا ما لجأ هؤلاء الى توصيف خصائص المجتمعات المتخلفة التقليدية عن طر يق الاشارة الى هذه العوامل، مثل غياب روح المغامرة وعدم وجود المنظم، وانعدام الروح الفردية، وضعف الحوافز الاقتصادية وتحقير الكسب المادى، وعدم وجود التخصص الواضح فى النشاط الاقتصادى، وجمود الحراك الاجتماعى، وتخلف القيم والعادات الاجتماعية، الخ... وكانت هذه القائمة الطو يلة من الخصائص ترد فى مجال المقارنة بين هذه المجتمعات والمجتمعات الصناعية المتقدمة. كدليل آخر على حالة التخلف التى تسود المجتمعات الزراعية التقليدية. وهذه الكتابات التى اعتمدت على المنهج التجر يدى (٢٦)، كانت فى الحقيقة تستند على المنطلقات الاساسية التى دعى اليها شومبتر فى نظر يته «النمو الاقتصادى» (٢٧) والتى يحتل فيها المنظم ومايتسم به من روح للمغامرة والابتكار، المكان المركزى فى عملية النمو. ومن ثم فإن غيابه، و بالتالى غياب الصفات التى تتجلى فى المجتمعات المتخلفة يعد هو قلب مشكلة التخلف. بل ان كاتبا مثل نتنبرجن قد اعتمد على هذا المنهج حينما اشار الى الصفات السيكولوجية للافراد الذين يلعبون دورا قياديا فى المجتمعات الحديثة (٢٨). ونفس هذا المنهج من الممكن ان نجده

لدى كتاب آخرين، مثل كيرن كروسس (٢٩)ـ ولينبشتين، ور يبون أرون (٣٠) وجرشنكرون (٣١)، ألخ.

على ان الذى نقصده بالا تجاه السيسيولوجى والسيكولوجى فى تفسير التخلف، انما يتمثل فى تلك الكتابات المتبلورة اساسا فى النتاج الفكري لبعض الكتاب والباحثين الذين اسهبوا فى ايضاح الدور الذى تلعبه العوامل السيسيولوجيه والسيكولوجية كسبب رئيسي وجوهرى للتخلف. ور بما يكون خير ممثل لهذا الا تجاه، الحصيلة النظر ية لكتابات هوسيلتز، وايفرت هاجن، وديفد ماكيلاند، وجون هونكل.

و بدون الدخول فى التفاصيل، تناول **هوسيلتز** (٣٢) قضية التخلف من منظور تجر يدى بحت. فالتخلف عنده يرتبط اساسا بالخصائص العامة المعبرة عن غالبية سلوك الافراد فى الدول المتخلفة، وليس له أى علاقة بالبناء الاجتماعى فى هذه الدول. وقضية التخلف محصورة عنده اساسا فى مجموعة معينة من المتغيرات التى يتميز بها نمط السلوك الاجتماعي للافراد فى المجتمعات التقليدية، وهى متغيرات تسود بشكل معكوس فى نمط السلوك الاجتماعى للافراد فى المجتمعات المتقدمة فاذا كان المجتمع المتقدم يتميز بالعمومية، والانجاز، والتخصص، فانه فى المجتمع المتخلف تسود هذه المتغيرات بشكل مضاد، وهى الخصوصية، والنوعية، والانتشار. وقد نظر هوسلتز الى هذه المتغيرات على انها متغيرات مستقلة تحدد «النظام» ولا تتحدد به. و بهذا الشكل يمكن التأثير فى النظام عن طر يق تغيير هذه المتغيرات. وطبقا له، ليس من الضرورى، لكى ينتقل المجتمع المتخلف الى حالة التقدم، ان يتغير النظام بأكمله، ولكن من الممكن تحقيق ذلك عن طر يق تعديل بعض اجزائه، الممثلة في هذه المتغيرات، وذلك بتغيير الادوار الاجتماعية التى يلعبها الافراد.

أما **ايفرت هاجن** (٣٣) فقد اتخذ من «المجتمع الزراعى» نموذجا للمجتمعات المتخلفة وظل يبحث فى الخصائص الاجتماعية التى يتميز بها سلوك الافراد فى هذه المجتمعات، كسبب جوهرى مفسر لحالة التخلف السائدة فيها. فهذه المجتمعات تتسم بضعف الحراك الاجتماعى، و بقلة عدد افراد الطبقة المتوسطة، و بتخلف واضح فى المستوى العلمى والتعليمى. كما ان السلوك ـ الاجتماعى للافراد يتسم بالقبول أو الامتثال، و بالاعتماد على الآخر ين، و بالحاجة الى العشرة والتقارب، وذلك مقابل الرفض والسيطرة والحاجة للاستقلال والتفرد وعدم الاعتماد على الآخر ين فى المجتمعات الرأسمالية المتقدمة. وهذه الخصائص التى

يتسم بها سلوك الافراد تؤدى الى ضعف الدوافع والحواجز، ومن ثم تعوق عملية التقدم الاقتصادى والتكنولوجى. غير ان هاجن يرى أن هناك نخبة فى هذه المجتمعات الزراعية التى يتسم سلوكها بالاندفاع و بحاجتها للسيطرة والشعور بالتوتر الاجتماعى وعدم الرضا. وهى لهذا يمكن ان تلعب دورا هاما فى القضاء على التخلف فى هذه الدول. كما ان النظام يتحرك نحو التقدم لو امكن تغيير عادات الناس وقيمهم ودوافعهم.

ونفس هذا المنطق فى التحليل نلحظه ايضا عند **ديفيد ماكيلاند** (٣٤) الذى حصر قضية التخلف فى الدوافع السلوكية للافراد فى المجتمعات الزراعية التقليدية. وعنده ان التقدم الاقتصادى يعتمد اساسا على طبيعة سلوك المنظم ودوافعه. وهذه الدوافع لا تتمثل فى الحصول على اقصى ربح ممكن، وانما تتمثل فى الشعور بالحاجة الى انجاز اكبر عدد ممكن n-Achievement من الاعمال والخدمات الرائدة، والشعور بالحاجة الى انجاز الافضل. فهذه الدوافع السيكولوجية لدى بعض الافراد هى التى تعود الى المخترعات وتطبيق نتائجها، وتنفيذ المشروعات الكبرى، وتقبل المخاطرة في سبيل نتائج أكبر. وقد نظر ماكيلاند الى هذه الدوافع على انها متغيرات ــ مستقلة، تعيش داخل نفوس الافراد. غير انه يرى انه من الممكن النظر اليها على انها متغيرات تابعة، لو امكن تغييرها عن طر يق التعليم والاقناع والتدر يب المبكر، وحينما اشار الى ان الدوافع التى تقود الى الانجاز تختلف بين الاطفال طبقا للطبقات الاجتماعية. ونظرا لغياب «عرض» هذه الدوافع السيكولوجية، فان البلاد المتخلفة تعيش فى اسار التخلف.

وقد تعرض الا تجاه السيسيولوجى والسيكولوجى لنقد مر ير من بعض الكتاب والمفكر ين، وخصوصا من اندر يه جوندر فرانك (٣٥) الذى حاكم بشدة الافكار التى دعى اليها هؤلاء الكتاب على اساس انها اتسمت بالتجر يد غير الصادق الذى لا يستند الى فهم عميق لهذه المجتمعات، ولابتار يخها ولابطبيعة مشاكلها الحقيقية. وأوضح ان هذه الا تجاهات وان كانت قد اقامت تحليلها على اسس معينة من الخصائص السسيولوجية والسيكولوجية التى تسيطر على البناء الاجتماعى ككل، الا انها قد عجزت تماما عن اعطاء اى تفسير علمى لكيفية نشوء هذا البناء نفسه، ومن ثم كان فشلهم فى الوصول الى امكانية تغييره والوسائل المؤدية لذلك. فدعوتهم الى تغيير عادات الناس وقيمهم وسيكولوجيتهم ونظرتهم الى الحياة وادوارهم الاجتماعية التى يلعبونها، كسبيل للخلاص من التخلف، هى

تحصيل حاصل، لان هذه العادات والافكار والقيم هى في النهاية انبثاق طبيعى من النسق الاجتماعى الاقتصادى السائد في هذه الدول.

ثانيا: التضخيم المبالغ فيه لحجم المشكلة السكانية:

أعطى كتاب الفكر التنموى فى الخمسينيات والستينيات اهتماما بالغا للمشكلة السكانيةبالبلاد المتخلفة، سواء فى تفسيرهم للتخلف او فيما ذهبوا اليه من مقترحات وحلول لدفع عجلات التنمية فى هذه البلاد. وأول ما يلاحظ على هذا الاهتمام، هو تأثيره الشديد بالنظرية التقليدية لمالتس عن السكان. وهى النظرية التى اعتمدت على ثلاثة دعائم اساسية هى: قانون الغلة المتناقصة، والمرونة التامة لعرض العمل فى الاجل الطويل بالنسبة للتغيرات التى تحدث حول أجر الكفاف، وعدم فاعلية التقدم الفنى فى اعاقة مفعول قانون الغلة المتناقصة. ورغم أن التحليل النظرى والواقع التاريخى قد اثبتا، منذ فترة طويلة، ما انطوت عليه هذه الرؤية المالتسية من أخطاء وفروض غير صحيحة، مما جعل الفكر الاقتصادى يغض النظر عنها، الا ان هذه الرؤية قد عادت لتجد لها مكانا رحبا فى اقتصاديات التخلف والتنمية». ونشأ لها اتجاه جديد، عرف بمصطلح «**المالتسية الجديدة**» (٣٦) وهو اتجاه لم يعد يشمل فقط مساهمات الاقتصاديين فى هذا المجال، وانما اتسع ليشمل دائرة اهتمام علماء الاجتماع والفلسفة والتاريخ وعلم النفس والاطباء، بل وحتى علماء الكيمياء، ومن يكتبون فيما يسمى «بالنماذج العالمية»(٣٧).

والامر الجدير بالملاحظة هنا، هو ان هذا الاتجاه قد نظر الى المشكلة السكانية بالبلاد المتخلفة على انها جوهر مشكلة التخلف، وهى لهذا تعد العقبة الرئيسية التى لابد من تجاوزها حتى تنطلق هذه البلاد فى معارج التقدم والنمو. والمعضلة هنا تتمثل فى ذلك الاختلال القائم بين الاعداد السكانية الكبيرة والحجم المحدود للموارد الاقتصادية. فالزيادة السكانية فى هذه الدول تضغط باستمرار على هذه الموارد مما يؤدى الى انخفاض مستوى الانتاجية. كما ان هذه الزيادة تلتهم كل تحسن يطرأ على حجم الدخل فيصعب عندئذ زيادة معدلات الادخار. وفضلا عن ذلك، فان الزيادة السكانية تستنفد معظم موارد هذه البلاد من العملات الاجنبية فى استيراد الطعام والشراب، لمواجهة الاحتياجات المتنامية للسكان، وذلك على حساب استيراد الآلات والمعدات اللازمة لبرنامج الاستثمار...الخ، وتأسيسا على ذلك، فإنه لا أمل أمام هذه البلاد فى الاندفاع لاقتصادياتها على طريق النمو، ما لم تقض على هذه «الانفجارات السكانية» وعلى هذا «الاكتظاظ السكانى». بل ان كاتبا

مثل فوجت لايرى أى حرج حينما يقول انه طالما ان هذه الدول لم تضع لنفسها سياسات سكانية رشيدة، فان هذه الدول ليس لها الحق في أن تطالب بالمعونة من الدول المتقدمة (٣٨).

والمخرج الذى يقدمونه لهذه المعضلة هو استئصال «الجذور» السرطانية لها، وذلك بتخفيض عدد السكان وللدولة الحكيمة أن تستخدم فى ذلك كل الوسائل الممكنة. وهذه الوسائل تتخذ عند بعض المالتسيين الجدد صورة لاانسانية صارخة، مثل تبر ير الحروب والاو بئة والامراض التى تؤدى الى ز يادة معدلات الوفيات. وهنا يعود الشبح المالتسي يطل علينا بصورته الكئيبة. وعند بعضهم يمكن بلوغ هذا الهدف عن طر يق منع الفقراء من التزاوج، وتعديل النظم الضر يبية بما يضع العراقيل امام نمو السكان، أو بالدعوة لتعقيم الرجال والنساء، وابتكار ادو ية جديدة تسهم فى هذا المجال. وعند البعض الاخر تتخذ الوسائل صورة الاقناع والدعاية عن طر يق مايسمى ببرامج تنظيم الاسرة وضبط النسل، الخ...

والحق ان هذا النوع من التفكير قد عجز تماما عن الاحاطة الجذر ية بمشكلة السكان فى هذه الدول، لانه لم يتمكن، فى ضوء رؤيته المالتسية، من معرفة الجذور التار يخية والواقع المعاصر لهذه المشكلة. فمن المعلوم تار يخيا، ان هذه الدول لم تكن دائما وابدا تعانى من مشكلة فائض السكان. فقبل ان تنخرط هذه الدول فى شبكة التخصص وتقسيم العمل الدوليين، وقبل ان تقع فر يسة للنهب المستمر لمواردها من قبل الدول الرأسمالية، كانت تتميز بجهاز انتاجى متنوع، ينتج المواد الغذائية (٣٩)، والمواد الخام اللازمة للصناعات والحرف اليدو ية فيها. وكانت معدلات النمو السكانى فيها، تتمشى مع معدلات النمو الاقتصادى التى تحققها. وقد ظهرت مشكلة فائض السكان فيها حينما اصبح معدل النمو السكانى يجاوز معدل النمو الاقتصادى بسبب حالة الركود والتخلف الذى وقعت فر يسة لها نتيجة لنهب مواردها واعاقة تطورها وصياغة هياكلها الانتاجية بما يتمشى اساسا واحتياجات المراكز المتقدمة فى العالم. فالمشكلة السكانية يجب اذن فهمها على انها ظاهرة تار يخية، ظهرت فى مرحلة معينة من تار يخ هذه الدول، وتطورت فيها تحت تأثير ظروف معينة، وستختفى ايضا بزوال هذه الظروف. وهى فى النهاية اختلال يقوم بين النمو السكانى ــ كما وكيفا ــ و بين درجة التطور التى يمر بها النظام الاقتصادى الاجتماعى السائد. فهي نتيجة حتمية للتخلف وليست سببا له. ان النمو السكانى فى حد ذاته لا يشكل مشكلة، بل قد يكون مطلو با فى تلك الدول التى تعانى من خفة سكانية واضحة. لكن المشكلة تتضح اذا وضعنا النمو السكانى فى اطار الحركة الاقتصادية للمجتمع. فاذا كان النظام الاجتماعى السائد يبذل جهدا

انمائيا كبيرا، و يدفع عجلات التنمية بقوة للامام، فان المشكلة السكانية تختفى ولا يصبح لها مبرراً للوجود. اما اذا كان النظام راكدا، وتتعثر فيه جهود التنمية، فان مشكلة فائض السكان تظهر بشكل جلى. أضف الى ذلك، انه من الخطأ الظن بأن هناك قوانين عامة، خالدة وأبدية، تخضع لها الحركات السكانية فى كل من مراحل التطور. بل توجد لكل مرحلة معينة، أو بعبارة أخرى، لكل نظام انتاجى معين قوانينه الموضوعية التى تحكم التغيرات السكانية. ومن هنا يكتسب مفهوم فائض السكان طابعا نسبيا. ففائض السكان الذى يظهر فى ظل درجة معينة من التطور الاقتصادى قد لا يعتبر فائضا سكانيا فى مرحلة اخرى من التطور.

و يبدو الضعف النظرى للاتجاه المبالغ فى تقدير حجم المشكلة السكانية فيما ذهب اليه أنصاره من تجريد وعموميات نظرية، لا تراعى الفروق القائمة بين مجموعات الدول المتخلفة. فالبلاد المتخلفة وان كان من الممكن وضع تعريف أو مفهوم محدد لها يشملها جميعا، الا انها مع ذلك تتفاوت فيما بينها تفاوتا ضخما. انها كما يقول الكاتب الامريكى جالبرث، أشبه بصف طويل تنتظم فيه هذه الدول تبعا لدرجات متعددة من التفاوت. فمن يقف فى المقدمة يختلف عمن ينتظم فى المؤخرة، أو فى الوسط. ونتيجة لذلك، فان طبيعة المشكلة السكانية، وللظاهر التى تعبر بها عن نفسها، تتفاوت داخل هذه الدول. فهناك دول تعانى حقا من الاختلال القائم بين النمو السكانى الكبير و بين النمو الاقتصادى المتواضع. وفى هذه الدول تعبر المشكلة السكانية عن نفسها فى تفاقم مشكلة البطالة والغذاء وانخفاض مستوى المعيشة والصحة، وازمة المساكن والمواصلات...ألخ. هناك دول ــ على العكس من ذلك ــ تعانى اختلالا بين النمو السكانى المتواضع وطموحات التنمية الكبيرة. وفى مثل هذه الدول، تعبر المشكلة السكانية عن نفسها فى صورة نقص الايدى العاملة والحاجة الى الاعتماد على عنصر العمل المستورد من الخارج.

وحاصل القول اذن، هو انه يجوز للباحث ان يطلق تعميما مطلقا حول تأثير السكان على التنمية. ان هذا التأثير المتبادل يجب البحث عنه فى حالات محددة وفى ظل خصائص الاقتصاد القومى للبلد المعين.

ثالثا ــ اهمال الطبيعة الخاصة للبلاد المتخلفة:

وقد اسقط الفكر التنموى التقليدى الطبيعة الخاصة التى يتسم بها الهيكل الاقتصادى والاجتماعى بالبلاد المتخلفة من الاعتبار، وصاغ تحليلاته فى ضوء

نماذج وقوالب عامة مجردة، منطلقا فى ذلك من التصور التجر يدى لعلم الاقتصاد الحديث، الذى يرى ان النظر ية الاقتصادية هى نظر ية عامة وذات قوانين ومقولات عامة تصلح لجميع النظم والمجتمعات على اختلاف انواعها وتباين مراحل تطورها، وقد اتضح لنا ذلك بشكل جلى من الا تجاهات الخمسة المفسرة للتخلف والتى عرضنا لها آنفا (٤٠). كما ان التقر ير الشهير للجنة بيرسون عن التنمية الدولية (شركاء فى التنمية)، وهو يمثل قمة المطاف فى الفكر التنموى التقليدى، والذى قدم الى البنك الدولى فى عام ١٩٦٩، كانت تسيطر عليه هذه النظرة (٤١)، حينما صاغ المشاكل التى تعترض التنمية فى دول «العالم الثالث» بشكل عام وتجر يدى.

لقد نظر الفكر التنموى التقليدى ــ بالرغم من تباين مدارسه ــ الى التنمية على انها مجرد نمو اقتصادى، يسير فى اتجاه واحد، ذى مراحل متعددة. وهذا الا تجاه تمشي فيه جميع الدول. واذا كانت الدول المتقدمة قد حققت تنميتها عن طر يق تحقيق شروط مرحلة «الانطلاق» ــ تعبير روستو ــ فان الدول المتخلفة لابد ان تحذو حذوها (٤٢) فى تحقيق هذا الانطلاق «التنمية». ونظرا لان النموذج المثالى للنمو، المفترض فى التحليل، هو النموذج الرأسمالى كما تحقق فى دول غرب أور و با وامر يكا واليابان، فان مشاكل التخلف وعقبات النمو يجب اذن أن تقاس بشروط تحقيق هذا النموذج، وان تجرى عملية اسقاط ميكانيكى للخبرات والمشاكل التى واجهت تحقيق هذا النموذج فى الغرب المتقدم على الواقع المتخلف ببلاد «العالم الثالث». على ان هذا الاسقاط كان يصح نظر يا لو افترضنا ان الهيكل الاقتصادى والاجتماعى الذى تعيش فيه البلاد المتخلفة هو نفس ذلك الهيكل الذى بدأت منه الدول الرأسمالية المتقدمة فى تحقيق نموذجها الرأسمالى للنمو. وهذا الفرض هو، بالقطع، فرض غير صحيح.

فالدول الرأسمالية عندما بدأت نموها الاقتصادى، ابتداء من منتصف القرن الثامن عشر كانت قد حققت الشروط الهامة التى وضعها على مشارف النمو الذاتى المستقل، مثل القضاء على النظام الاقطاعى فى الر يف، وانهاء العمل بنظام الحرف والطوائف وخلق الشروط اللازمة لوجود سوق العمل (الحر)، وتحقيق حد أدنى من التراكم البدائى الذى كان قد تكون فى مرحلة الرأسمالية التجار ية، فضلا عن نشوء حركة واسعة من المخترعات والكشوف العلمية التى انعكست بشكل مباشر فى تطو ير أدوات الانتاج. أضف الى ذلك، ان نمط العلاقات الاقتصادية الدولية السائدة أنذاك، قد مكن هذه الدول من التغلب على ضيق اسواقها المحلية لتصر يف الفائض خارجيا، واحتلال المستعمرات واستقلالها وتحو يلها الى اسواق واسعة للتصر يف

ولنابع هامة ورخيصة للمواد الخام،الخ... وخلال هذه العملية كانت القيادة في حركة النمو لنمط الانتاج الرأسمالى. فهو الذى قاد عملية النمو منذ بدايتها حتى نهايتها (٤٣). وقد انعكس ذلك بشكل واضح فى الاقتصاد الكلاسيكى الذى كان يمثل فى البداية ابداعا فكريا خلاقا لم تعرفه البشرية من قبل، وذلك حينما حاول ان يكتشف انسب الظروف والعلاقات والقوانين العامة التى تؤمن حركة المسار الذى كانت تشهده عملية النمو الرأسمالى آنذاك.

أما الدول المتخلفة فان تنميتها الاقتصادية التى بدأتها غداة الحصول على استقلالها السياسى منذ ربع قرن تقريبا، فقد بدأت من ظروف وخصائص داخلية وعالمية مختلفة تماما عن تلك الظروف والخصائص التى بدأت الدول الرأسماليه نموها منها. فمن ناحية، نجد أن هذه الدول لا يوجد بها نمط انتاجى قائد ومسيطر، يستطيع أن يتولى قيادة مسيرة التنمية. بل تتعدد فيها الانماط والاساليب الانتاجية، وتتعايش جنبا الى جنب، وهذه هى احدى الخصائص الجوهرية التى تميز الهيكل الاقتصادى الاجتماعى فى هذه الدول. وقد أقرت بعض الدراسات التنموية، وعلى الاخص الدراسات المتعلقة بفكرة الثنائية، بوجود هذه الخصوصية. لكنها في تحديدها لمعايير هذه الثنائية قد حصرت نفسها فى المعايير السيسيولوجية والتكنولوجية، ومن ثم لم تكتشف طبيعة العلاقات الاقتصادية الكامنة فى هذه القطاعات المزدوجة، ولا العلاقات التى ــ ترتبط بها داخليا وعالميا. ومهما يكن من أمر، فان المتأمل فى واقع هذه الدول، يستطيع أن يرصد عددا من الاساليب والانماط الانتاجية التى تتعايش معا، دون أن يعثر ــ فى كثير من الاحيان على نمط قائد ومسيطر. و يعدد الاقتصادى البولندي «كلير» هذه الانماط والاساليب فيما يلى (٤٤):

١ ــ الاقتصاد الطبيعى القائم على الزراعة الاكتفائية مع وجود بعض عمليات للتبادل السلعى.
٢ ــ الانتاج السلعى الصغير فى الريف.
٣ ــ الانتاج السلعى الصغير فى المدن.
٤ ــ الاقتصاد شبة الاقطاعى الذى يتميز بسيادة العلاقات الاقطاعية، مع وجود عناصر رأسماليه فيه.
٥ ــ الاقتصاد الرأسمالى الذى تماكه وتديره الرأسمالية الوطنية.
٦ ــ الاقتصاد الرأسمالى الذى تملكة وتديرة رؤوس الاموال الاجنبية.
٧ ــ القطاع العام القائم على الملكية العامة للدولة.
٨ ــ الاقتصاد التعاونى.

وتتفاوت هذه الانماط والاساليب السابقة فيما بينها من حيث درجة تطورها وطبيعة العلاقات الاجتماعية التى تحكمها، ونوعية السلع والخدمات التى تتبعها، وفى حجم الفائض الاقتصادى الذى يتولد فيها، وفى كيفية أوجه التصرف فى هذا الفائض، وفى مساهمة كل منها فى عملية توليد الدخل القومى فى هذه الدول. ومن هنا لايمكن الحديث اطلاقا عن نموذج وحيد ــ النمط فى هذه البلاد. ومن هنا، فان المشكلة الرئيسية التى تواجه تجاوز عملية التخلف، هى فى اكتشاف النمط الذى تكمن فيه مواطن القوة لقيادة عملية التنمية، بالاضافة الى ضرورة الاستفاده من كل هذه الانماط وما تمثله من قوى اجتماعية، فى ظل استراتيجية واعية للتنمية، تراعى تواجد هذه الانماط وتستفيد من امكانيات كل منها فى العطاء لعملية التنمية.

اما الخصوصية الاخرى التى اهملها الفكر التنموى فهى طبيعة الوضع الخاص او اللامتكافىء الذى تحتله مجموعة البلاد المتخلفة فى نظام التخصص الدولى، واثر ذلك فى اعاقة تطورها الاقتصادى والاجتماعى نظرا لما يتمخض عن ذلك من تبعية اقتصادية للخارج، ومن خسائر فادحة. وهذاهو ما لفت النظر اليه كتاب الفكر التنموى المعاصر، وذلك على نحو ماسنعرضه فيما بعد.

رابعا ــ الصياغات الخاطئة لديناميات عملية التنمية:

وثمة خطأ كبير وقع فيه الفكر التنموى التقليدى، حينما صاغ تصوراته عن كيفية الانتقال من حالة الركود والتخلف الى حالة النمو والتقدم، وذلك بتصو يره ان التنمية يمكن ان تتحقق حينما يستطيع الاقتصاد المتخلف ان يتدبر أمر العناصر والموارد (والصفات) الناقصة لديه والتى يتميز بها النموذج الرأسمالى للنمو، وان ينتج مايلزم لذلك من سياسات اقتصادية واجتماعية ملائمة. فالتنمية باختصار ــ يمكن ان تتم اذا تمكنت الدول المتخلفة من الخلاص من السمات التقليدية فيها وأن تكتسب الخصائص السائدة فى الدول المتقدمة. والحقيقة ان هذا التصور كان نابعا من طبيعة نظرتهم التجر يدية فى تفسير التخلف. فالتخلف فى النهاية قد نظر اليه على انه ذلك النظام الذى يفتقر الى العناصر الديناميكية التى لعبت وتلعب الآن الدور الحاسم فى تحر يك الاقتصاد الرأسمالى نحو النمو. وهذه العناصر هى معدل الاستثمار المرتفع، والخبرات الفنية المدر بة، والتكنولوجيا الحديثة. واذ يفتقر الاقتصاد المتخلف الى هذه العناصر، فان المشكلة تتمثل اذن فى كيفية الحصول على هذه العناصر النادرة. والتأليف بينها، واطلاق حر ية العمل لها لتنشيط النظام ونقله الى مستوى التقدم. وفى هذا الخصوص، تبلورت أفكار الاقتصاد الاكاديمى الذى شغف بابحاث التخلف والتنمية فى نوعين اساسيين من الدراسات.

الاولى:

هى الدراسات التى انتجت مايعرف باسم نماذج النمو

وتم ترويجها فى الفكر التنموى فى الخمسينيات والستينيات على اساس انها تكتشف وتحدد القوى والعلاقات الديناميكية الجوهرية لعملية التنمية. والواقع ان هذه النماذج قد ركزت على بعض العلاقات الفنية القائمة بين المتغيرات الاقتصادية المختلفة، كالعلاقة بين معدل النمو ومعدل التراكم والعلاقة بين معدل التراكم ومعامل رأس المال، والعلاقة بين معدل نمو السكان ومعدل النمو فى المتوسط فى دخل الفرد. وهى بهذا الشكل حصرت نفسها فى حدود ضيقة جدا، وانتهت الى ان التنمية تتحقق لو امكن تحقيق التغيرات الكمية المطلوبة فى بعض المتغيرات الاقتصادية، وذلك بغض النظر عن الخصوصيات التى تتسم بها هذه البلاد داخليا (طبيعة النظام الاقتصادى الاجتماعى السائد) وخارجيا (طبيعة موقعها فى نظام التخصص الدولى). أضف الى ذلك أن هذه النماذج قد صيغت أساسا بالاعتماد على الخبرات التاريخية للدول الرأسمالية المتقدمة التى تمت فيها عملية النمو على أساس الحوافز الفردية وقوانين السوق وتمويل التراكم عن طريق المدخرات الفردية والاستعانة برأس المال الاجنبى. بل ان كثيرا من نماذج النمو التى قدمها الفكر التنموى للبلاد المتخلفة لم توضع اصلا لهذه البلاد، وانما وضعت فى البداية لدراسة مشاكل النمو فى الدول الرأسمالية، وتم عليها بعض التعديلات الطفيفة لكى تناسب أوضاع البلاد المتخلفة. ولعل خير مثل لهذه النماذج، هو نموذج هارود ــ دومار الذى بلور معدل الزيادة الذى يحدث فى الناتج القومى (وهو المعيار الاكثر رواجا لتحقيق التنمية) فى ناتج قسمة معدل الاستثمار على معامل رأس المال.

أما النوع **الثانى** من الدراسات فى هذا المجال، فهى الدراسات التى تمت تحت عنوان: استراتيجية التنمية Strategy of Development

وقد انجزت بشكل تعميمى ووضعت فى ــ شكل «روشتات» جاهزة للمعركة من أجل دحر التخلف وتحقيق التنمية. وقد دارت هذه الاستراتيجيات حول الاجابة على تساؤلات شكلية محددة، مثل: نمو متوازن أو غير متوازن؟ دفعة قوية أم نمو تدريجى؟ تركيز على الصناعة أم الزراعة؟. الاهتمام بالصناعات الاستهلاكية أم الصناعية الانتاجية؟. وأى تكنيك يستخدم كأسلوب فى الانتاج، أهو التكنيك المكثف لعنصر رأس المال؟. أم التكنيك المكثف لعنصر العمل؟. وهل يتم التصنيع على أساس حاجة السوق المحلى، أم على اساس الاحلال محل الواردات؟. ...الخ.

وأيا كان الامر، فان صياغة الفكر التنموى لديناميات عملية التنمية قد افتقدت الفعالية النظرية والتطبيقية، لانها اتسمت بالتجريد والتعميم، ولم تستطع أن تكتشف القانون الجوهرى الذى يجب ان تصاغ فى ضوئة استراتيجيات التنمية وتكنيكاتها، وهو اقامة اقتصاد وطنى، متطور، مستقل، قادر على النمو ذاتيا، و يحقق رفع مستوى معيشة شعوب هذه الدول.

خامسا ـ الصياغات غير الصحيحة لمقاييس وأهداف التنمية:

وكان من الطبيعى ان تنعكس النتائج التى توصل اليها الفكر التنموى من تنظيره لحالة التخلف والتنمية فى المقاييس التى صاغها كدلائل لتحقيق التنمية، وفى تحديده للأهداف التى يسعى اليها الجهد الانمائى بالدول المتخلفة. فقد ترتب على النظر الى التخلف على انه بمثابة تأخر زمنى وانه يمكن أن يقاس بحجم الفجوة الموجودة بين مستو يات المعيشة بالدول المتقدمة والدول المتخلفة، أن ذهب كتاب الفكر التنموى الى ان نتائج التنمية يمكن أن تقاس بمدى «التضييق» الذى يحدث فى تلك الفجوة. والمؤشر المقبول الذى يقيس ذلك هو مدى اقتراب الدول المتخلفة من مستو يات المعيشة السائدة فى الدول المتقدمة. وهكذا لايتخلى الفكر التنموى عن منهجة التجريدى والتعميمى، لانه يقيس كل شىء بالنموذج المثالى ـ الدول الرأسمالية المتقدمة. وقد اثبتت نتائج العقدين الاول والثانى للتنمية خطأ هذه المقاييس، بل واستحالة تحقيقها. من هنا، ما أصدق الكلمات التى يكتبها الاقتصادى المعروف محبوب الحق، حينما يقول: «اسمحوا لى ان اذكر مجرد مقارنة واحدة، هى ان الزيادة فى الناتج القومى الاجمالى بالنسبة للفرد فى الولايات المتحدة فى عام واحد تساوى الزيادة التى يمكن للهند ان تحاول تحقيقها فى قرابة مائة عام. ولذلك فان التفكير فى أهداف التنمية من زاو ية مستو يات المعيشة الغر بية، وان التركيز على فجوة الدخل المتزايدة الا تساع بين الدول الغنية والدول الفقيرة، ليس له معنى على الاطلاق، سوى أن يجعل الدول الغنية تشعر بعدم الراحة من حين لآخر، وأن يجعل الفقراء يحسون بالاسى على انفسهم (٤٥).

واذا كانت التنمية هى الوسيلة التى يتحقق من خلالها رفع مستوى المعيشة، فالمهم أولا هى أن تتحقق، وأن تنحى جانبا قضايا التوز يع وعدالته. فالقضاء على الفقر والبطالة وتقليل الفوارق بين الدخول، وتحسين مستوى المعيشة عموما، كلها امور تلى فى الاهمية قضية الزيادة التى يجب أن تحدث فى الناتج المحلى (مؤشر التنمية المقبول). ألم يتحدث عن ذلك صراحة ارثولو يس منذ عام ١٩٥٥، حينما نكر «يجب ان نذكر اولا ان موضوعنا هو النمو وليس التوز يع

(٤٦)»؟. ومن هذا المنظور، كانت أهداف التنمية حينما تصاغ على المستوى النظرى (فى نماذج النمو) وعلى المستوى العملى (فى الخطط الاقتصادية) تحدد فى ضوء ماسمى آنذاك «بدالة الرفاهة الاجتماعية» أو «بدالة التفضيل الاجتماعى» (٤٧) التى صيغت بشكل عام وتجر يدى لجميع طبقات وفئات المجتمع دونما تمييز.

تلك هى أهم حيثيات الادانة التى حوكم على اساسها الفكر التنموى التقليدى. ومنها نرى ان هذه الحيثيات يمكن بلورتها فى النهاية فى نقيصتين اساسيتين لهذا الفكر. الاولى، هى افتقاده للكفاءة النظرية، والثانية هى افتقادة للكفاءة التطبيقية. أما افتقاده للكفاءة النظرية فيعود اساسا الى ذلك المنهج التجريدى الذى اعتمد عليه فى تفسير التخلف. وهو منهج عجز عن الاحاطة الشاملة، التاريخية والمعاصرة، لظاهرة التخلف، لانه حصر القضية اما فى التحليل الوصفى الانتقائى للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للدول المتخلفة، واما فى منهج العلاقات السببية الذى يهتم اساسا بالا تساق الفكرى اكثر من اهتمامه بما لهذا الا تساق من علاقة بالواقع التاريخى والمعاصر لهذه الدول، واما فى فكرة الثنائية التى حاولت ان ترجع جوهر التخلف الى الهيكل الاقتصادى والاجتماعى غير متجانس الناتج من وجود قطاع متقدم وقطاع متخلف، يشكلان معا بنية اقتصادية واجتماعية مخلخلة، منعزلة، دون محاولة تفسير الاسباب التاريخية والمعاصرة التى ادت الى وجود هذا الهيكل واستمرار تواجده.

واذا كان التخلف فى ضوء هذه المناهج هو حالة لم يستطع الفكر التنموى التقليدى ان ــ يتعرف عليها بشكل صحيح ــ رغم تواجدها ــ، فكيف يمكن اذن لهذا الفكر ان يعطى تفسيرا أو تصورا لكيفية بناء التنمية، وهى حالة لم توجد بعد؟ ومن هنا كانت ازمة هذا الفكر من حيث كفاءتة التطبيقية. فبينما ان منطق الامور كان يتطلب من هذا الفكر ان يبحث فى قوانين النمو للمجتمعات المتخلفة من داخل هذه المجتمعات، رأيناه يلجأ الى تطبيق قوانين النمو التى حكمت تجارب الدول المتقدمة بشكل آلى على هذه المجتمعات. كما ان استراتيجيات التنمية وديناميتهاوأهدافها ومقاييسها التى وصل اليها لم تخرج فى غالب الاحوال عن التطبيق الدقيق للمبادىء العامة لعلم الاقتصاد الحديث وفقا لادواته التجريدية الراهنة، وهى أدوات التحليل الاحدى، ونظرية التوازن. وهى ادوات ثبت قصورها فى فهم الواقع الاقتصادى والاجتماعى.

على ان محاكمة هذا الفكر لم تحدث بناء على ثغراته النظرية وجهازه التحليلى القاصر فحسب، وانما ايضا لان تجارب التنمية فى الدول المتخلفة، التى

تأثرت بهذا الفكر، قد أشارت بأصبع اتهام ثابتة الى مشاركة هذا الفكر فى مسئولية الفشل الذى منيت به معظم هذه التجارب فى ربع القرن الماضى.

ولكن ماهى ادلة الاتهام فى الواقع العملى؟ هذا ما سنحاول الاجابة عليه فى المبحث الثانى.

المبحـــث الثانـــــى

النتائج المترتبة على تبنى الفكر التنموى التقليدى فى تجارب التنمية

مقدمـــــة:

ذكرنا آنفا ان الفكر التنموى الذى ساد الخمسينيات والستينيات كانت له قوة السيطرة على قرارات الاقتصاديين والمخططين وكبار المسئولين فى الدول المتخلفة. ومن هنا، فإن هذا الفكر، وماتضمنه من نظريات وسياسات ومقولات ومفاهيم، كان يشكل الخلفية التى رسم على أساسها الجهد الانمائى فى غالبية هذه الدول خلال ربع القرن الماضى. وليس محله ان نبحث فى أزمة التنمية فى هذه الدول ــ ان مانهدف اليه اساسا هو البحث فى العلاقة القائمة بين هذه الازمة و بين تبنى هذا الفكر. و بدون الدخول فى تفاصيل لا تحتملها هذه الدراسة، يمكننا ــ اذا نظرنا الى جعبة الخبرة التار يخية لجهود التنمية فى هذه الدول ــ ان نحلل هذه العلاقة فى ضوء ار بعة نتائج ترتبت على تبنى هذا الفكر. وهى:

أولا ــ عدم تحقيق الاهداف المباشرة المنشودة.
ثانيا ــ نماذج فاشلة للتصنيع.
ثالثا ــ الآثار السلبية لتضخيم دور الاستثمار فى التنمية.
رابعا ــ عدم الثقة بالنفس وتزايد الاعتماد على الغير.
وإليك الآن نبذة سر يعة عن هذه النتائج.

أولا ــ عدم تحقق الاهداف المباشرة المنشودة:

فقد نظر الى التنمية الاقتصادية على انها مجرد سد الفجوة القائمة بين مستو يات المعيشة السائدة فى الدول المتقدمة وتلك التى تسود فى الدول المتخلفة. اما الدول المتقدمة فقد قصد بها دول غرب أورو با وأمر يكا الشمالية واليابان. واذا كان سكان هذه الدول ينعمون بمستو يات معيشية مرتفعة، نظرا لارتفاع مستوى الناتج الاجمالى، و بالتالى متوسط دخل الفرد، فان الهدف يجب اذن ان يكون هو محاولة تعظيم معدل نمو الناتج القومى فى أقل فترات ممكنة (٤٨). وتوهم الكثيرون ان مجرد تحقيق هذا الهدف سوف يحل معه مشاكل الفقر وعدم عدالة التوز يع

وتدهور مستوى المعيشة. فالنمو الذى سيحدث فى الناتج القومى سوف تنتشر ثماره على مختلف الطبقات والفئات الاجتماعية. والتوزيع يمكن ان تحل مشاكلة بعد ان يتحقق النمو.

وبعد ربع قرن من تجارب التنمية ثبت استحالة تحقيق هذا الهدف. بل ان جانبا كبيرا من هذه التجارب تمخض عن مزيد من التفاوت فى مستوى الدخل وتدهور فى مستوى المعيشة (٤٩). والحق ان تعظيم معدلات نمو الناتج القومى، كهدف للتنمية، وكوسيلة لرفع مستوى المعيشة ثبت خطأه الفادح للاسباب الاتية:

١ ـ ليس المهم هو الارتفاع بمعدلات نمو الناتج، ايا كانت طبيعة هذا الناتج، وانما الاهم من ذلك بكثير هو هيكل معدلات النمو. فالقضية الاساسية فى الدول المتخلفة ليست هى مجرد مقدار السلع التى يتم انتاجها فى غضون فترة زمنية معينة، وانما نوع هذه السلع وكيفية توزيعها. فاذا زاد معدل نمو عن طريق تزايد الانفاق العسكرى، أو عن طريق انتاج السلع الكمالية المعمرة التى لايستهلكها الا اصحاب الدخول المرتفعة وسكان المدن، فان هذا الوضع لايكون أفضل من معدل نمو ادنى يتم عن طريق انتاج السلع والخدمات الاساسية التى يحتاجها كافة الافراد و يتم توزيعها بعدالة أكثر (٥٠).

٢ ـ ليس صحيحا على الاطلاق ان قضية التوزيع تحل من خلال قضية التنمية. فقد تحدث التنمية و يظل التفاوت شاسعا، أو يزيد، بين الدخول ومستويات المعيشة. والبعد الرئيسى فى حل قضية التوزيع هو فى الاساس بعد سياسى، يعتمد على اجتيازات سياسية واعية ومحددة. كما أن الادوات التقليدية لسياسة اعادة توزيع الدخل (مثل سياسة الضرائب والانفاق العام)، محدودة الفاعلية فى هذه الدول بسبب تخلف الجهاز الضريبى وعدم الترشيد فى سياسة الانفاق العام وسيطرة الفئات والطبقات الاجتماعية الغنية على المؤسسات التشريعية والتنفيذية. وفى ضوء ذلك، لم يكن غريبا ان تكون ثمار التنمية التى تحققت فى الكثير من البلاد المتخلفة قد وزعت بطريقة غير عادلة (٥١)

ثانيا : نماذج فاشلة للتصنيع:

وتحت تأثير اللحاق بمستويات المعيشة الرغدة السائدة فى الدول الغربية، والانبهار بهذه المستويات، باعتبارها هدفا للتنمية، فقد اختارت كثير من هذه الدول نماذج معينة للتصنيع لا تتناسب اطلاقا مع موارد هذه البلاد، ولا مع واقع الفقر

وانخفاض مستوى معيشة أغلبية السكان. وهذه النماذج قد قامت على اعتبارات الطلب الفعال وقوى السوق، ولهذا أدت الى تنمية نمط الانتاج والاستهلاك لصالح اصحاب الدخول العالية وسكان المدن. و يمكن لنا الوصول الى هذه الحقيقة اذا ما احطنا بالخصائص التى آل اليها «القطاع الحديث» الذى تركزت فيه جهود التصنيع.. فهذا القطاع قد تم غرسه بشكل مصطنع فى جسم الاقتصاد القومى، وظلت تربطه بالخارج صلات أقوى من تلك التى تربطه بالداخل. ففى الحالات التى كان فيها هذا القطاع ينتج من أجل **الاحلال محل الواردات** فان التصنيع فيه قد بدأ من «النهاية»، بمعنى أن منتجاته المصنعة (وأغلبها من السلع الاستهلاكية المعمرة) كانت تتناسب مع مراحل اكثر تقدما من واقع الحال داخل الاقتصاد القومى نفسه. ومن هنا كانت حتمية ارتباط الانتاج فيه بما يتدفق اليه من الخارج من تكنولوجيا متقدمة وقطع غيار وسلع نصف مصنعة، بل وأحيانا عمالة فنية مستوردة (٥٢). ولهذا كانت مأساة تبعيتة للخارج. وفضلا عن ذلك فإن هذا النوع من التصنيع لم يسهم فى توسيع السوق المحلى نظرا لضآلة آثارة المتكاملة، الخلفية والامامية، مع سائر قطاعات الاقتصاد القومى، و بسبب عدم اسهامه فى زيادة فرص التوظيف اسهاما كبيرا، حيث ان فنونه الانتاجية المستخدمة كانت مكثفة لعنصر رأس المال. وفى الحالات التى تخصص فيه القطاع الحديث «**فى الانتاج من أجل التصدير**» فان الامر لم يختلف كثيرا، لان الانتاج أصبح يتحدد نوعه وحجمه ومعدلات نموه طبقا لاتجاهات الطلب الخارجى. كما ان فنونه الانتاجية المستخدمة، مستوردة بكاملها تقريبا من الخارج، وفرص العمالة التى يخلفها محدودة، نظرا للكثافة الرأسمالية العالية فى ادواته الانتاجية المستخدمة، الخ...

ونظرا لتمحور النمو على قطاع معين بذاته (قطاع احلال الواردات أو القطاع المنتج للتصدير) ودون أن ينتشر الى سائر قطاعات الاقتصاد القومى، فان هذا التمحور قد خلق، بشكل مواز، تمحورا وحيد الجانب فى مجال التوزيع والاستهلاك، ومن ثم تشويها واضحا فى انماط الطلب، والاستهلاك. فتركيز النمو على قطاع معين أدى الى أن تستأثر قلة من الافراد بثمار التنمية. وهذه القلة تتمثل فى الافراد الذين ارتبطت مصالحهم ودخولهم، بشكل مباشر أو غير مباشر، بالقطاع الحديث. أما غالبية القطاعات الاخرى التى لم نعطها اهمية مناظرة، فقد وضعت بمن يعيشون فيها على الهامش. وكان من الطبيعى، والحال هذه، ان تولد الدخول المرتفعة فى القطاع الحديث طلبا على السلع الاستهلاكية المعمرة، سواء على السلع التى يتم انتاجها محليا بغرض الاحلال محل الواردات أو تلك التى يتم انتاجها فى الخارج.

وفى المراحل المتقدمة من التصنيع والتى بدىء فيها انشاء بعض الصناعات الانتاجية، فان هذه الصناعات قد اختيرت على اساس ان تنتج وسائل الانتاج التى تلزم لصناعات احلال الواردات أو للصناعات المنتجة للتصدير. أماالسلع الاجر ية التى يستهلكها معظم السكان، فلم تجد العناية ولا رؤوس الاموال المطلو بة التى تلزم لدفع عجلات النمو فيها. ولعل ذلك يفسر لنا تفاقم مشكلة الغذاء وانخفاض درجة اشباع الحاجات الاساسية فى هذه الدول. ذلك ان نمط التقسيم الاجتماعى للعمل بشكل متحيز لصالح القطاع المنتج لسلع كمالية تحل محل الواردات، أو لصالح القطاع المنتج للتصدير، وما تمخض عن ذلك من توز يع غير عادل لثمار التنمية، ومن تفاوت حاد فى الدخول، ومن طلب فعال على السلع الكمالية... كل ذلك لم يخلق الظروف الموضوعية لتنمية القطاعات الاخرى، وعلى الاخص القطاع الزراعى الذى كان يغتصر لصالح القطاع الحديث. لكن الاستهلاك من السلع الاجر ية لابد وأن يز يد كنتيجة لارتفاع معدلات النمو السكانى، وز يادة الهجرة من الر يف الى المدن و بسبب ز يادة الدخول النقدية. ومن هذا كان من الحتمى ان ينتهى الحال بهذه الدول لان ينمو الاستهلاك فيها بأسرع من نمو الانتاج المحلى، وترتفع نتيجة لذلك، أسعار المواد الغذائية ارتفاعا فاحشا، وتضطر هذه الدول الى الاستيراد المتزايد لسد حاجتها الغذائية، وان ينجم عن ذلك ضغط شديد على موازين مدفوعاتها(٥٣).

ثالثا ـ الآثار السلبية لتضخيم دور الاستثمار فى التنمية:

وتحت تأثير الصياغة النظر ية لجوهر مشكلة التخلف فى البلاد المتخلفة باعتبارها مشكلة نقص فى الموارد المحلية اللازمة للتمو يل، والزعم بأن التغلب على التخلف يبقى فى النهاية رهنا بارتفاع معدل تراكم رؤوس الاموال، فقد نظر واضعوا السياسة الاقتصادية الى قضية التمو يل على انها العنصر الحاكم والحاسم لمسار عملية التنمية. ومن هنا كان الاهتمام المكثف بقضية الاستثمار. ولم تكن خطط التنمية التى وضعتها هذه الدول سوى خطط للاستثمار فقط. وفى هذا العدد يقول محبوب الحق: ان المخططين الذين تعلموا منذ عقدين من الزمان ان تكو ين رأس المال هو لب عملية التنمية، ظلوا يبدون باستمرار اهتماما زائدا بتصاعد معدل الاستثمار أو انخفاضه. ولايهمهم كثيرا مما يتكون مستوى الاستثمار من الناحية الفعلية، ولامدى انتاجية هذا الاستثمار... و يمكن أن يبدو ذلك كار يكاتيرا قاسيا للعالم الحقيقى. ولكن لسوء الحظ يجد تصو يرات كثيرة للغاية لهذا الوهم الاستثمارى (٥٤).

حقا، ان احدا لا ينازع فى ان معدل التراكم يعد شرطا هاما لارتفاع معدل نمو الدخل القومى ولز يادة فرص التوظف ولتغيير الهيكل الاقتصادى المشوه ولرفع مستوى انتاجية العمل البشرى،الخ. ومع ذلك لابد من التنبيه هنا،الى اننا لايجوز لنا، فى نفس الوقت، ان نقلل من اهميته فى تلك العملية. وغاية الامر، ان التقدير الحقيقى والسليم للدور الذى يلعبه معدل التراكم فى تحقيق مهام التنمية يجب النظر اليه فى ضوء العوامل والظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الاخرى التى تحدد مسار النمو وتؤثر على عملية التقدم الاقتصادى والاجتماعى للبلد المعين.

وعموما، فقد ترتب على النظر الى التنمية الاقتصادية على انها دالة لمعدل التراكم نتائج وخيمة تمثلت فيما يلى:

١ ـ اهمال الجوانب الاخرى التى لا تقل اهمية عن معدل الاستثمار فى عملية التنمية، مثل تنمية الموارد البشر ية والاهتمام بتخطيط القوى العاملة، ورفع كفاءة استخدام الموارد المتاحة عن طر يق تحسين الادارة والعمليات التنظيمية، واهمال العوامل الاجتماعية والثقافية والمؤسسية، الخ.

٢ ـ ان النظر الى الاستثمار كمرادف لعملية التنمية، وكأسلوب وحيد لز يادة الناتج القومى قد ادى الى اغفال امكانات اخرى لتحقيق هذه الز يادة دون الحاجة الى اى انفاق استثمارى. ففى كثير من الاحيان تم التوسع فى الاستثمار لخلق مز يد من الطاقة فى مجالات انتاجية معينة، تعانى اصلا من وجود عطل فى جانب كبير من طاقاتها. ومايخفى ما انطوى عليه ذلك من تبديد شديد فى الموارد.

٣ ـ ان تضخيم الدور الذى يلعبة الاستثمار فى عملية التنمية، وما يترتب على ذلك من تحديد معدلات عالية له، قد ادى ـ فى ظل تواضع مستوى الادخار المحلى ـ الى اتساع فجوة الموارد المحلية. وهى الفجوة القائمة بين الاستثمار المطلوب والادخار المحلى. وقد لجأت معظم البلاد المتخلفة الى سد هذه الفجوة عن طر يق الافراط فى التمو يل الاجنبى، وخصوصا عن طر يق الاقتراض من الحكومات والمؤسسات الدولية. وقد أدى الافراط فى التمو يل الخارجى الى نشوء ازمة حادة فى مديونية هذه الدول. (٥٥)

رابعا: عدم الثقة بالنفس وتزايد الاعتماد على الغير

و يرتبط بالنتيجة السابقة قضية هامة، وهى مدى فاعلية المدخرات المحلية فى

تمو يل عملية التنمية. فقد نجح الفكر التنموى فى ايهام الدول المتخلفة بأن مستوى المدخرات المحلية فيها متواضع ولن يكفى لتمو يل برامج التنمية، وانه مهما بذلت هذه الدول من جهد فى تعبئة مدخراتها المحلية، فانها لن تنجح فى رفع معدل الادخار المحلى بشكل محسوس يكفى لتغطية احتياجات الاستثمار. ومن هنا يجب ان ترتبط حركة التنمية بالبلاد المتخلفة بحركة انسياب رؤوس الاموال الاجنبية. وتحت تأثير هذه الفكرة الخاطئة توسعت البلاد المتخلفة فى الاعتماد على التمو يل الخارجى.

والواقع ان بول باران (٥٦) كان قد اثبت فى الخمسينيات ان مشكلة الادخار بالبلاد المتخلفة لا تعود الى نقص حجم الفائض الاقتصادى بها، وانما تعود الى تبديد هذا الفائض فى أوجه متعددة من الضياعات التى تر بض فى مختلف جوانب الاقتصاد القومى فى هذه البلاد. ومن هنا كانت تفرقته الاستراتيجية بين «مفهوم الفائض الفعلى» ومفهوم «الفائض الاقتصادى الممكن (٥٧)»، فالفائض الاقتصادى المتحقق (الادخار الفعلى) ضئيل ولاشك فى هذا. اما حجم الفائض الاقتصادى الممكن فهو يفوق بكثير حجم الاول. والنتيجة الاساسية التى انطوى عليها تحليل باران تتمثل فى انه بالرغم من ضآلة حجم المدخرات القومية بالبلاد المتخلفة من الناحية الواقعية، الا أن امعان النظر فى القضية يوضح، ان المسألة ليست هى ندرة المدخرات، بقدر ماهى الاسباب التى تر بض وراء قلة المدخرات. ومن هنا فان نقطة البدء فى بحث مشكلة الادخار والتمو يل المحلى فى هذه البلاد تتمثل فى البحث اولا عن تأثير الهيكل الاقتصادى الاجتماعى السائد فى هذه البلاد على حجم مدخراتها المحلية، ثم البحث، ثانيا، فى امكانات تغيير هذا الهيكل وتأثير ذلك على مستوى المدخرات الممكنه. و بعبارة اخرى، ان جوهر مشكلة الادخار بالبلاد المتخلفة ينحصر فى تحو يل الادخار الممكن الى ادخار فعلى، وذلك عن طر يق احداث التغيرات الجذر ية المطلو بة لتعبئة الفائض الممكن. و بناء عليه، يمكن القول ان مشكلة الادخار بهذه البلاد ليست مسألة مالية، كما ذهب الى ذلك الفكر التنموى التقليدى، وانما مشكلة اجتماعية تنظيمية، على حد تعبير الكاتب الانجليزى مور يس دوب.

ومهما يكن من أمر، فان الوقوع تحت تأثير مقولة «نقص المدخرات المحلية» وعدم كفايتها فى تمو يل برامج التنمية، ادى الى اشاعة عدم ثقة هذه الدول بامكاناتها التمو يلية والى افراطها، من ثم، فى الاعتماد على التمو يل الخارجى. وهو أمر تمخض عن النتائج التالية:

١ ــ ان الز يادة الكبيرة التى حدثت فى استيراد رؤوس الاموال الاجنبية بالبلاد المتخلفة قد أدت الى احداث مايمكن ان يسمى بعملية استرخاء فى نمو

الادخار القومى فى هذه البلاد. ذلك ان تزايد الاعتماد على التمو يل الخارجى ـ مع وجود امكانات للحصول على هذا التمو يل، قد جعلت الحكومات بالبلاد المتخلفة تتقاعس فى تعبئة المدخرات المحلية، وتميل الى عدم الاعتماد برفع مدخراتها المحلية، طالما ان رأس المال الاجنبى يوفر الموارد اللازمة للتمو يل ـ وهكذا فانه بدلا من النظر الى التمو يل الخارجى على انه عنصر ثانوى مكمل للموارد المحلية، نظرت اليه البلاد المتخلفة على انه بديل لجهد الادخار المحلى (٥٨).

٢ ـ ان تزايد انسياب التمو يل الخارجى، وعلى الاخص التمو يل الذى اتخذ شكل الاستثمارات الاجنبية الخاصة المباشرة، قد احدث تشو يها واضحا فى نمط الاستثمار والانتاج والاستهلاك حيث اصبح جانبا كبيرا من هذه الاستثمارات يتركز فى انتاج السلع الاستهلاكية الكمالية المعمرة. ومايخفى مايعنية ذلك من اشاعة انماط استهلاكية ترفية لا تتناسب مع متطلبات اشباع الحاجات الاساسية للجماهير، ولامع ضرورة ترشيد الاستهلاك.

٣ ـ ان اعباء التمو يل الخارجى قد تزايدات بشكل واضح، وأصبحت تلتهم نسبا متزايدة من الموارد المحلية بالبلاد المتخلفة. وقد تمثل ذلك فى ارتفاع نسبة ماتخصصه هذه البلاد من حصيلة صادراتها لدفع اعباء الديون الخارجية (الفائد + أقساط الديون) وفيما تحوله للخارج من ار باح وعوائد لرؤوس الاموال الاجنبية المستثمرة داخل هذه البلاد. وقد اثرت هذه الاعباء المتزايدة للتمو يل الخارجى فى قدرة هذه البلاد على تكو ين المدخرات، وأدت الى اضعاف قدرتها على الاستيراد. فضلا عما ادى الى هذا الوضع من احداث أزمة شديدة فى السيولة النقدية الخارجية لها، والى تعرضها لضغوط المنظمات الدولية.

هى بعض الآثار الهامة التى ترتبت على تبنى الفكر التنموى التقليدى فى تجارب تلك التنمية يالبلاد المتخلفة. ومن الممكن ان تتسع القائمة لتشمل آثارا أخرى. ولكن مهما يكن الأمر، فان تجارب التنمية فى هذه البلاد قد اصيبت بجوانب عديدة من الفشل، ومن هنا وضعت نظر يات التنمية التقليدية التى تأثرت بها، فى محنة شديدة.

وكان من الطبيعى عندئذ، ان تمهد الارضية لنبت فكرى تنموى جديد.

المبحث الثالث

نحو فكر تنموى جديـــد

مقدمـــة:

حينما تصاعدت ازمة التنمية فى دول العالم الثالث منذ أواخر الستينات، تصاعدت معها، بشكل مواز، موجة من الشك والر يبة فيما انتجه الفكرالتنموى التقليدي من مقولات ومفاهيم ونظر يات. ولم يكن غر يبا، أن تضع ازمة التنمية ترسانة هذا الفكر فى محنة قاسية لم يعد قادرا على الخروج منها. حيث بات واضحا، ان حصاد الجهد الانمائي للدول المتخلفة فى العقدين الماضيين يتناقض تناقضا شديدا مع ما انتهى اليه هذا الفكر من افكار ونتائج. أضف الى ذلك الصدى الذى احدثته خيبة الآمال فى نتائج العقدين الاول والثانى للتنمية اللذين قررتهما الامم المتحدة. كما ان عددا بارزا من الاقتصاديين الذين قضوا سنوات عديدة فى البلاد المتخلفة فى تصميم ووضع برامج التنمية انتابهم احساس واضح بالاحباط فى امنياتهم النظر ية التي صاغوا على اساسها هذه البرامج. و بدأ عدد كبير من المفكر ين يدركون مغزى الكلمات العميقة التى ذكرها جونا ميردال فى اوائل الخمسينيات حينما لاحظ ان معظم الكتابات التى عالجت مشاكل التنمية ــ وهى تصدر فى الدول الصناعية المتقدمة ــ لم تكن تهتم بمعالجة مصالح الدول المتخلفة، بل تعرض هذه المشاكل، بقصد أو بدون قصد، من وجهة نظر المصالح الاساسية لاحدى الدول المتقدمة أو مجموعة منها (٥٩).

وفى غمار هذا كله، نبتت حركة مراجعة فكر ية اقتصادية واضحة لجعبة الفكر التنموى فى الخمسينيات والستينيات. ونشأت فيها ملامح فكر تنموى جديد. ولا مجال هنا، لان نمعن فى عرض النتاج الفكرى الجديد الذى تمخض عن هذه المراجعات، وذلك بسبب ضخامة هذا الفكر من ناحية، وتعدد اتجاهاته من ناحية اخرى. من هنا لامناص من ان نقتصر هنا على الاشارة، بشكل عابر، لاهم ملامح هذا الفكر. وهذه الملامح تتمثل فيما يلى:

اولا ــ تغيير منهج التحليل.
ثانيا ــ الرؤية الجديدة فى تفسير التخلف.

ثالثا ـ عودة الاهتمام ببحث العلاقة بين التوزيع والتنمية.
رابعا ـ الرؤية الجديدة للتنمية.
خامسا ـ الاهتمام بالاطار العالمى الملائم للتنمية.

ونتناول ذلك بشكل سريع كما يلى :

أولا : تغيير منهج التحليل:

كانت نقطة البداية عند الفكر التنموى المعاصر، هى رفضه التام للمنهاج التقليدى الذى سارت عليه «اقتصاديات التخلف والتنمية» فى الماضى. وهو المنهاج الذى فسر التخلف على انه حاصل جمع سمات التخلف، أو انه نتيجة للثنائية والاختلال القطاعى، أو نتيجة لوجود عقبات معينة للتنمية، مثل نقص رؤوس الاموال وضعف مستوى الانتاجية، وجود مؤسسات وقيم وعادات باليه...ألخ، وان التنمية، فى المقابل، هى نقل السمات الرئيسية النموذجية التى يتسم بها الاقتصاد المتقدم الى الاقتصاد المتخلف، مع مايتطلبه ذلك من تغيرات فى بعض المتغيرات الاقتصادية وفى قيم وعادات وسلوك الافراد، وخلق المؤسسات الملائمة لذلك...ألخ. والاساس الذى يستند اليه الفكر التنموى الجديد فى رفض هذا المنهاج يتمثل فى ان فهم المعانى الحقيقية التى ينطوى عليها مصطلح «التخلف» ومصطلح «التنمية» لايمكن ان يتمخض عن طريق المقابلات اللفظية بينهما وما لهذه الالفاظ من دلالات متباينة فى الواقع المعاصر. ولكن الاحاطة الدقيقة بهذين المصطلحين تتطلب اولا، منهجا جديدا فى التفكير، قادرا على الاحاطة الشاملة، التاريخية والمعاصرة، للظاهرتين اللتين يشير اليهما، وعلى ان يعطى لنا الامكانات المحتملة والمشروطة لاستمرار أوتحقق كل منهما. فقوانين التخلف والنمو فى المجتمعات المتخلفة لايمكن تحديدها بالقياس على تجارب الدول المتقدمة. ولا يمكن فى هذا الصدد، الاعتماد على الاستدلالات المنطقية المبينة على تعميم قوانين علم الاقتصاد الحديث فى الدول الغربية، لكشف جوهر التخلف أو النمو، نظرا لتباين ظروف هاتين الظاهرتين فى هذه المجتمعات عن تلك التى سادت فى تاريخ الدول المتقدمة.

ومن ناحية اخرى، تزايد الاحساس بشكل واضح، بأن التنمية ليست مجرد نمو اقتصادى بحت، بل هى حدث تاريخى حضارى يصيب مختلف الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية فى المجتمع. ورغم ان الاقتصاديين الذين شغفوا بأبحاث التخلف والتنمية فى الخمسينيات والستينيات كانوا على بينة بأهمية العوامل غير الاقتصادية فى تفسير التخلف والنمو، الا ان تحليلهم كان

يكتفى بالاشارة الى تعداد هذه العوامل، بشكل تجريدى وغير متسق فى التحليل النظرى الذى انصب اساسا على الجانب الاقتصادى بمعناه الضيق (الادخار، التراكم، الاسعار، الانتاجية، التوازن، ألخ ...). كما ان العلوم الاجتماعية الاخرى، رغم اعترافها بأهمية العوامل الاقتصادية فى تفسير التخلف والنمو، الا ان ــ هذه العلوم تجاهلت بشكل عام اهمية هذه العوامل، ولم تدخل فى دراساتها كمقولات فى نسق التحليل.

وهذا المأزق الذى تواجهه العلوم الاجتماعية، ومن ضمنها علم الاقتصاد، فى تفسير ظاهرتى التخلف والنمو، يعود اساسا الى ان كل علم من هذه العلوم يرتبط بظاهرة اجتماعية معينة اكثر مايرتبط بنظرية اجتماعية عامة تفسر مختلف الظواهر الاجتماعية. ومن هنا فانه بالرغم من تعدد هذه الظواهر ومايوجد بينها من ترابط عضوى، فان النتاج الفكرى لهذه العلوم قد شكل فى النهاية «جزرا» متعددة، منفصلة عن بعضها البعض، فى محيط واسع اسمه المجتمع. من هنا ما أصدق الكلمات التى يذكرها Semantics فى هذا الصدد حينما يقول: (٦٠).

"The fundamental problem ... is that the social sciences are linked by a commen subject matter rather than a common theory where disciplines operate in generally different fields but are linked by dependence on a commen theoretical base (as, say, biochemistry and mechanical engineering depend on commen stock of ideas about molecular and atomic structure) the problem of joint application is much less than where the disciplines operate in the same problem field but with different intellectual bases (for example, biochemistry and psychaitry).

وفى ضوء هذا القصور الذى تتسم به العلوم الاجتماعية الغربية عموما، وعلم الاقتصاد خصوصا، فى تناول ظاهرتى التخلف والنمو، اصبح واضحا لدى الكثيرين، ان معالجة هاتين الظاهرتين يحتاج الى منهج يأخذ بالترابط والتداخل للظواهر المختلفة للتخلف والنمو Interdisciplinary approach على ان صياغة هذا المنهج الجديد مسألة لم تكتمل بعده وان كان النتاج الفكرى الجديد فى مجال التخلف والتنمية قد احرز تقدما لابأس به حينما اخرج مقولة التخلف من السرد التاريخى لها History of Backwardness الى تناولها كعملية تاريخية Historical process وحينما درس اوضاع البلاد المتخلفة فى ضوء علاقاتها التاريخية والمعاصرة مع الدول الرأسمالية المتقدمة، واثر هذه العلاقات وما تمخض عنها من نتائج على ميكانيزم واعاقة قوى التطور فيها.

ثانيا ــ الرؤية الجديدة فى تفسير التخلف:

عانت اقتصاديات التخلف والتنمية التقليدية من ضعف نظرى شديد بسبب

عدم قدرتها على اعطاء تفسير واضح لظاهرة التخلف. وقد وضح. ذلك فى منهجها التجر يدى الذى يعتمد على القياس والمقارنة بالدول المتقدمة. وفى هذا المنهج، رأينا سابقا، كيف اختزلت مشكلة التخلف لتصبح فى النهاية هى الحالة التى يتواجد فيها اقتصاد قومى ما طالما ان سمات وخصائص الاقتصاد المتقدم لا توجد فيه. وكما لاحظ هنرى برنشتين (٦١)، ان الموسوعة العالمية للعلوم الاجتماعية التى صدرت فى عام ١٩٦٧ قد خلت تماما من وجود مقالة عن مصطلح «التخلف» وأحالت القارىء الذى يبحث عن معنى هذا المصطلح الى كلمات: «النمو الاقتصادى والتحضر» و «الركود» و «المعونة الفنية» فالتخلف يمكن تفسيره بأنه الحالة العكسية للنمو و بينما استخدام مصطلح «التنمية» على انه العملية Process التى تؤدى الى النمو، استخدم مصطلح «التخلف» فى معنى استاتيكى جامد باعتباره حالة State وحاصل القول اذن، ان الفكر التنموى التقليدى، ومعه العلوم الاجتماعية الاخرى، لم ينظر الى التخلف باعتباره ظاهرة نسبية، وذات حركة، أو ان لها تار يخ ينطوى على مسار حركى، بل حالة ساكنة منعزلة.

هذا المنهج التجر يدي البحت، الذى ينظر الى التخلف على انه حالة استاتيكية معطاه، يلقى الآن رفضا واسعا من الفكر التنموى الحديث، الذى يرى فى التخلف ظاهرة نسبية، تار يخية، نشأت فى ظروف معينة، وتطورت بفعل نمو هذه الظروف، وسوف تختفى بتجاوز هذه الظروف. ومن هنا فان المدخل الرئيسى لهذا الفكر، هو البحث فى القوانين التى حكمت نشوء وتطور التخلف وذلك من منظور تار يخى واجتماعى. وهنا يقول اندر يه جوندر فرانك، أحد الاقتصاديين المبرز ين فى الفكر التنموى المعاصر: ان اى محاولة لاقامة نظر ية أو وضع سياسة خاصة بالدول المتخلفة يجب ان تستند الى فهم عميق لتار يخها والعملية التار يخية التى جعلت منها دولا متخلفة. وان أية محاولات نظر ية لا تنفذ الى العمق التار يخى للمجتمعات المتخلفة، لابد وأن تكون سطحية، ولا تستطيع بالتالى ان تقدم لنا رؤية شاملة لمستقبل هذه المجتمعات (٦٢).

وهذا الا تجاه الجديد لمعالجة وتأصيل مقولة «التخلف» يستند الى المادة التار يخية والخبرات الفنية التى تجمعت من تار يخ الدول المتخلفة وأوضاعها المعاصرة. و ينتهى الى ان التخلف ليس قدرا محتوما تمنى به هذه الدول، أو انه نتيجة لطبيعة هذه الشعوب وسيكولوجيتها وقيمها وعاداتها، أو انه نتيجة لنقص رؤوس الاموال والخبرات الفنية والتكنولوجية المتقدمة، أو بسبب بقاء مؤسسات باليه، الخ... كما ذهبت الى ذلك نظر يات التخلف والتنمية الشائعة، وانما التخلف عملية تار يخية Historical Process نشأت بفعل دمج هذه الدول

فى السوق الرأسمالى العاملى، وتعرضها، من خلال هذا الدمج، لعملية استغلال ونهب واضحين لمواردها الاقتصادية، مما حرمها بالتالى من مواردها الذاتية اللازمة لعملية التنمية وفقدانها السيطرة والرقابة على ثرواتها الطبيعية بعد حالة التبعية التى وقعت فيها نتيجة لاعادة صياغة هياكلها الانتاجية بما يخدم حركة النمو فى المراكز الرأسمالية (٦٣). والتخلف هنا عملية تار يخية، لان ــ البلاد التى تؤلف اليوم مجموعة الدول المتخلفة، لم تكن دائما وابدا بلادا متخلفة. فهناك عدد من هذه الدول كان منبعا للحضارات العظيمة. كما انها كانت تتميز بالتقدم والتنوع فى هيكلها الانتاجى قبل احتلالها واستغلالها من القوى الاستعمار ية. ومن هنا لايمكن فهم التخلف الا بالبحث فى تار يخية وكيفية تطوره.

وأيا كان الامر، فان الجهد النظرى البارز فى هذا المجال يمكن بلورة أهم نتائجة العلمية فى الامور الجوهر ية التالية:

١ ــ ان الهيكل الاقتصادى المتخلف قد ظهر فى هذه الدول منذ منتصف القرن الماضى كنتيجة لنشأة قطاع الانتاج الموجه للتصدير. وهو القطاع الذى تم تكو ينة بحافز من الخارج، وذلك بسبب ماتهيأ لهذا القطاع من معدلات مرتفعة للر بح تفوق تلك المعدلات التى تسود فى الدول «الام» صاحبة رأس المال المستثمر. ومنذ هذه النشأة حدث اللاتجانس الذى تعانية الآن الدول فى هيكلها الانتاجى، و بينما اصبح القطاع المنتج للتصدير يتميز بالتقدم التكنولوجى و بالارتفاع فى مستوى الانتاجية، فان القطاعات الاخرى اتسمت بالعكس من ذلك. اصبحت المحافظة على تخلف القطاعات الاخرى امرا ضرور يا، لان هذا التخلف كان هو الشرط الضرورى الذى يسمح لقطاع التصدير بالاستفادة من الايدى العاملة الرخيصة المتوفرة فى القطاعات الاخرى، و بأن تكون البلاد سوقا واسعة لتصر يف السلع الاستهلاكية المصنعة بالدول المتقدمة.

٢ ــ ان القطاع المنتج للتصدير وان كان يتواجد جغرافيا بالبلاد المتخلفة، الا انه فى حقيقة الامر اصبح جراء مندمجا فى اقتصاديات الدول الصناعية المتقدمة ومتكاملا معها. فهو من ناحية لا ينتج اساسا للوفاء بحاجة السوق المحلى، وانما يهدف امداد الصناعات بالدول المتقدمة بالمواد الخام اللازمة لدورانها. كما ان الفائض الاقتصادى الذى يتحقق فيه لايبقى داخل الدولة، وانما يعاد انسيابه الى الدولة «الام» ــ ومن الناحية التكنولوجية فان عملية تعو يض الاستلاك الذى يحدث فى رأس المال الثابت لهذا القطاع لا تتم من داخل الدولة المتخلفة، لانه لايوجد بها اصلا صناعات انتاجية، وانما يتم التعو يض من الدولة «الام»، بل ان

امداد هذا القطاع بالسلع الاجرية (الضرورية) اللازمة لمعيشة العمال المشتغلين فيه كانت تتم فى كثير من الاحوال عن طريق الخارج وليس من القطاعات المحلية الاخرى. ومن هنا فان عملية اعادة الانتاج فى داخل هذا القطاع تتكامل اقتصاديا وفنيا مع الخارج (٦٤).

٣ ــ ان هذا النموذج المتخلف للهيكل الاقتصادى يولد ظروفه واطره الاجتماعية والثقافية والسياسية التى تلزم للمحافظة علية ودوام استمراره. فالتبعية الخارجية التى تتولد عنه تؤدى الى احكام السيطرة عليه من جانب المراكز الرأسمالية العالمية. كما ان الاقلية التى تعيش فى مستوى معيشى مرتفع وترتبط مصالحها بدوام هذا النموذج، تفرز نلك النظام الاجتماعى الساسي الذى يتولى فيه نخبة من السياسيين ورجال الاعمال والادارة ــ مقاليد الامور فى هذه البلاد. وهى نخبة يتسم تفكيرها بالنمط الاوربى (٦٥).

٤ ــ ان هيكل العلاقات الاقتصادية فى السوق الرأسمالى العالمى، والذى تحتل فيه البلاد المتخلفة موقعا خاصا ولا متكافئا يولد ــ فى اطاره العالمى ــ ميلا نحو تنمية الدول المسيطرة (المراكز) وميلا آخر نحو تخلف الدول المتخلفة التابعة (الهوامش التى تعيش على محيط هذه المراكز) ــ والمناطق والدول التى تبدو الآن اكثر تخلفا عن غيرها، هى التى كانت اكثر التصاقا وارتباطا بالمراكز المتقدمة فى الماضى (جزر الهند الغربية، وشمال شرق البرازيل، ودول الكومنولث، الخ).

ومن خلال هذا التحليل ينتهي الفكر المعاصر الى **ان العلة الاساسية للتخلف الراهن فى البلاد المتخلفة هى التبعية للعالم الخارجى.** والتبعية هنا لا تعني مجرد «العوامل الخارجية» كما تبلورت فى تحليل هانزسنجر (٦٦) وراؤل بريبيش (٦٧)، وانما تعنى تلك الحالة المشروطة Conditioning Situation التي تكون فيها اقتصاديات مجموعة معينة من الدول محكومة بالنمو والتوسع (أو الانكماش) الذى يحدث فى دول اخرى. ومن ثم فان النمو الذى يحدث فى الدول التابعة، لا يتحقق ذاتيا فيها، وانما يكون كرد فعل للنمو الحادث فى الدول المتبوعة (٦٨). والتبعية هنا تجد جذورها ــ اقتصاديا ــ فى نظام التخصص الدولى الذى جعل من الهياكل الاقتصادية للدول التابعة اجزاء مندمجة من الاقتصاديات المتقدمة، و ــ اجتماعيا ــ فى الفئات الاجتماعية التى ترتبط مصالحها الاقتصادية بدوام هذه التبعية، و «سياسيا» فى طبيعة النظم الاجتماعية السياسية السائدة فى الدول التابعة. و بناء عليه يتمثل جوهر عملية التنمية فى كسر اتجاه العملية التاريخية للتخلف على نحو يدفع هذه الدول لتحطيم طوق التبعية بكل مكوناته الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

تلك هى، معلوماتنا الراهنة، الافكار الجوهر ية التى قدمها الفكر المعاصر فى مجال تأصيله النظرى لمقولة «التخلف». وهى الافكار التى تبلورت فى النظر يات الجديدة التى يزخر بها الفكر التنموى الجديد، مثل «نظر ية المركز والمحيط» ونظر ية التبادل اللامتكافىء «(٦٩) ونظر ية التبعية» ونظر ية عدم التجانس القولى للاقتصاديات المختلفة».

ثالثا ـ عودة الاهتمام ببحث العلاقة بين التوز يع والتنمية:

كانت النقطة المحور ية التى شغلت اذهان الاقتصاديين الكلاسيك هى قضية التوز يع وعلاقته بالنمو الاقتصادى. ومن هنا ارتبطت نشأة علم الاقتصاد السياسى ـ الذى يؤرخ، ظهوره بميلاد المدرسة الكلاسيكية ـ بالبحث اساسا فى هذه العلاقة. تلك حقيقة تار يخية ثابتة، يستطيع المرء الى يومنا هذا ان يتأكد منها اذا مارجع الى حصيلة الابداع الفكرى العميق لهذه المدرسة، بدءا بآدام سميث، مبدعها الاول، وانتهاء بدفيد ركاردو، والذى يمثل قمة تطورها وذر وة نضوجها. والحق، ان اهتمام الكلاسيك بهذه القضية لم يكن مصادفة عابرة، بل كان تجاو با أصيلا مع المهمة التار يخية التى قدر للمدرسة الكلاسيكية ان تنجزها، وهى محاولة اكتشاف انسب الظروف والقوى والقوانين الموضوعية التى تحكم مسيرة الانتقال من المجتمع الاقطاعى الى المجتمع الرأسمالى الوليد.

لقد وصل الفكر الاقتصادى الكلاسيكى من تحليله الموضوعى لطبيعة العلاقات الاجتماعية القائمة فى ذلك الوقت، الى اقتناعه التام «بأن العلاقات السياسية والاجتماعيةالسائدة فى عصرهم تعوق وتؤخر تنمية الموارد الانتاجية (٧٠)، و بتعبير آخر، تعوق انطلاق قوى الانتاج. من هنا ادرك الكلاسيك ان الاقتصاد السياسى، ليس هو العلم الذى يدرس الانتاج وعملياته فحسب، ولكنه العلم الذى يدرس العلاقات الاجتماعية التى تنشأ بين الافراد والطبقات خلال عملية انتاج وتوز يع وتبادل واستهلاك السلع المادية. و بعبارة اخرى، كانوا يدركون انه مطالب بدراسة البناء الاجتماعى للانتاج، واكتشاف القوانين العامة التى تحكم تطوره (٧١). وقد قادتهم هذه النظرة الموضوعية الى دراسة التناقضات الطبقية الموجودة بين طبقات المجتمع خلال عملية الانتاج ونموه. ولهذا، لم يكن غر يبا ان كانت المشكلة الاساسية التى شغلت ابحاث ر يكاردو حتى مماته هي مشكلة التوز يع (٧٢)، أو بتعبير ادق، مشكلة الصراع حول تقسيم الناتج الاجتماعى ومدى تأثير ذلك على حركة النمو الرأسمالى.

ادرك الكلاسيك ان النمو الاقتصادى يتوقف على معدل التراكم، وان معدل

التراكم يتوقف على مستوى الارباح (الفائض)، وان الارباح تتوقف على مستوى الاجور، وان مستوى الاجور يتوقف على مستوى اسعار السلع الزراعية الغذائية، وان مستوى اسعار السلع الزراعية يحدد الريع. هنالك كان احساسهم العميق بأن ايه طبقة اجتماعية لا تستطيع الحصول على نصيب اكبر من الناتج الاجتماعى الا على حساب الطبقات الاخرى. ومن ثم فان طبيعة التوزيع أى العلاقة بين الانصبة النسبية للارباح والاجور والريع، هى محدد اساسى لمعدل النمو الاقتصادى. وفى ضوء هذا النموذج الذى يربط النمو بالتوزيع، لم يكن غريبا ان ينحاز الكلاسيك لصالح عملية التراكم، اى لصالح تعظيم الفائض لدى رجال الاعمال (الارباح) وذلك على حساب تقليل نصيب الاجور والريع الى ادنى الحدود الممكنة من الناتج الاجتماعى. ولعل ذلك يفسر لنا تبينهم لفكرة «مستوى اجر الكفاف»، كما يفسر لنا عداءهم الشديد لملاك الاراضى (اصحاب الريع) باعتبارهم طبقة مبذرة تبدد امكانات التراكم وهجومهم المرير على الريع وعلى قوانين الغلال.

والامر الجدير بالملاحظة هنا، هو ان نظرية التوزيع عند الكلاسيك لم تنفصل عن نظرية القيمة. فطالما ان المهمة التاريخية للاقتصاد الكلاسيكى قد تبلورت فى اكتشاف القوانين العامة التى تحكم التغيرات العميقة للاقتصاد القومى فى الاجل الطويل، فقد ظهرت آنذاك الحاجة بشكل موضوعى الى نظرية فى القيمة تفسر بطريقة محددة وموحدة الشروط التى تحدد علاقات التبادل للسلع وكذلك الناتج الاجتماعى بين الطبقات المختلفة. وهذا ما يوضح لنا الاهمية القصوى التى كان يخلعها آدم سيمث ودفيد ريكاردو على مسألة البحث عن مقياس ثابت للقيمة، لايؤدى الى الفوضى والمفاهيم عند التحليل. فطالما ان الامر الهام لديهم كان هو طريقة توزيع الناتج الاجتماعى بين الارباح والاجور والريع، فانه كان من الضرورى ــ والحال هذه ــ ان يعبر فى نظرية القيمة عن قيم مجموع السلع التى تكون الناتج الاجتماعى بطريقة موحدة لا تتغير مع اختلاف التغير فى التوزيع. وكانت هذه النظرية هى نظرية العمل فى القيمة، أو النظرية الموضوعية للقيمة. وحاصل القول اذن، ان نظرية التوزيع قد ارتبطت بنظرية النمو. كما ارتبطت هاتان النظريتان بنظرية القيمة. وكان هذا الارتباط العضوى هو سر الاتساق الفكرى الداخلى فى بنيان النظرية الكلاسيكية وما حوته من رؤى اخرى محددة فى قضايا التوظف والتوازن والنمو والتجارة الخارجية، الخ.

وما ان توطدت دعائم الرأسمالية اقتصاديا (بالتوسع فى الانتاج الصناعى وزيادة تراكم رأس المال) واجتماعيا (بالقضاء على مؤسسات وقيم وعلاقات النظام الاقطاعى) وسياسيا (بالاستيلاء على السلطة)، حتى تراجع الفكر الاقتصادى عن

تحليل قضية التوزيع وربطها بالنمو. فما دامت علاقات التوزيع قد حسمت فى النهاية لصالح عملية التراكم، وان هذه العلاقات اصبحت هى البنية الاساسية المستقرة لدينامية النظام، فلا داعى اذن لاثارتها من جديد، أو ان يجرى بشأنها اى نقاش، الا اذا كان الهدف منه هو تبريرها. على ان التبرير هنا لم يكن ليستقيم مع جهاز التحليل الاقتصادى للمدرسة الكلاسيكية،وخصوصا مع نظرية القيمة ومع التفرقة بين العمل المنتج والعمل غير المنتج، ولا مع دراسة الاقتصاد كبناء اجتماعى للظاهرة الاقتصادية. ومن هنا ظهر جهاز آخر من الفكر الاقتصادى يتمشى مع متطلبات النظام، جهاز تكون مهمته الاساسية هى تبرير تناقضات النظام والدفاع عنها، والنظر اليه على انه نهاية المطاف، وقمة التطور، ونهاية التاريخ. وفى غمار انجاز هذه المهمة كان من الضرورى اذن الهجوم على التفرقة التى اجراها آدم سميث بين العمل المنتج، والعمل غير المنتج، وعلى نظرية العمل فى القيمة، وان ينظر الى القيمة على انها تتوقف على المنفعة والندرة، وأن الانتاج هو خلق للمنافع النادرة. و بالتالى، فليس منة المهم عند الاشارة الى انتاجية العمل النظر الى طبيعة المنتج، المادية، وانما المهم هو مستوى المنفعة. و بهذا الشكل «كان بالامكان اضفاء صفة الانتاجية على جميع ضروب ــ النشاط الاقتصادى التى تخلق المنافع (٧٣).

كان الهدف من الهجوم على نظرية القيمة فى المدرسة الكلاسيكية واهالة التراب عليها، وتقديم نظرية المنفعة كبديل لها، هو خلق اساس تبريرى لوضع نظرية فى التوزيع تبرر عملية التفاوت فى الدخول. وكانت تلك النظرية هى «نظرية الخدمة الانتاجية» التى ــ قسمت فيها عناصر الانتاج الى عمل وارض ورأسمال وتنظيم. وفى هذه النظرية أصبح الجماد يتساوى مع الانسان. ومادامت هذه العناصر تسهم فى الناتج الاجتماعى، فانها لابد وأن تحصل على ثمن أو عائد (دخل) لها. فالعمل الانساني يحصل على الاجر، وصاحب الارض على الريع، وصاحب رأس المال على الفائدة، والرأسمال (المنظم) على الربح.

وقد تدعم هذا الاتجاه الذى يسلخ قضية التوزيع من طبيعة العلاقات الاجتماعية السائدة فى النظام بظهور مدرسة التحليل الحدى (النيوكلاسيك) التى صاغ افكارها الاساسية كارل منجر وليون فالراس وستانلى جيفونز فى السنوات السبعينية من القرن التاسع عشر. وهذه المدرسة قد نأت بعلم الاقتصاد من نطاق تحليل العلاقات الاجتماعية الى دائرة التحليل الجزئى المجرد الذى انصب على شرح اوضاع التوازن الاستاتيكى للمنتج والمستهلك (٧٤) وقدمت نظرية فى القيمة تقوم على اساس ان قيمة السلعة انما تتوقف على المنفعة الحدية والندرة. فالمنفعة الحدية تحدد الطلب، والندرة تحدد العرض، وتقاطع العرض مع الطلب هو الذى

يحدد سعر التوازن (جوهر نظرية السعر حتى الآن). وفى مجال التوزيع، فان الامر لايختلف كثيرا، لان دخول عناصر الانتاج الاربعة انما تحدد بناء على احوال العرض والطلب فى اسواق هذه العناصر. على ان العنصر الحاسم فى هذا التحديد ــ عند النيوكلاسيك ــ هو الانتاجية الحدية Marginal Productivity للعنصر. فالاجور والارباح والريع والفوائد انما تحدد على اساس الانتاجية الاضافية التى تضفيها الوحدة الاخيرة من العنصر الى اجمالى الانتاج، وليس حجم الانتاج الذى تخلفه. ومن هنا ليس لأى صاحب عنصر من عناصر الانتاج أن يحتج بضآلة عائدة فى التوزيع طالما كانت انتاجية الحدية منخفضة، لان ثمن العنصر يجب ان يعادل انتاجية الحدية (مقومة بالنقود). و بهذا الشكل قطع مفكرو المدرسة النيوكلاسيكية صلتهم نهائيا بمنجزات الفكر الكلاسيكى، ولم يعد يربطهم بهذا الفكر سوى خيط واهن، هو الاستناد على فلسفة الحرية الاقتصادية، ولم تعد قضية التوزيع ترتبط بطبيعة العلاقات الاجتماعية، ومن ثم ليس للنمو صلة بهذه الاوضاع. ولكن الامر المهم فى هذا الصدد هو ان التفاوت فى دخول عناصر الانتاج، الناجم من تفاوت الانتاجية الحدية، يظل دائما أمرا مطلوبا، لان هذا التفاوت هو مصدر تكوين المدخرات، و بالتالى مصدر تمويل التراكم (٧٥).

وأيا كان الامر، فان منهج التحليل الحدى، وخصوصا نظرية الانتاجية الحدية ظل شيئا مقدسا تدور حوله الطقوس المختلفة لعلم الاقتصاد الحديث (٧٦). بل ان الثورة الفكرية التى اسبغت على النظرية الكينزية وماتفرع عنها من اتجاهات ومدارس فى الاربعينيات والخمسينيات، كانت تقوم اساسا على منطق التحليل الحدى. ومن هنا لم يكن مصادفة أن تتطبع مواقف الفكر الاقتصادى الغربى تجاه قضية التوزيع وعلاقته بالنمو فى «اقتصاديات ــ التخلف والتنمية» التي ظهرت فى «الغرب المتقدم». و بدون الدخول فى تفاصيل هذه الدراسة الموجزة، فاننا لو تأملنا فى جعبة «اقتصاديات التخلف والتنمية» لنحدد موقفها، تجاه قضية التوزيع وعلاقته بالتنمية فى الدول المتخلفة لوجدنا حقيقتين هامتين:

أولى هذه الحقائق هو وجود اتجاه واضح لتحبيذ التفاوت فى الدخول كأسلوب من اساليب علاج مشكلة تمويل التنمية. فقياسا على تجارب النمو بالدول الرأسمالية المتقدمة، التى تولدت فيها المدخرات من الاغنياء والتجار ورجال الاعمال الذين اتصفوا بالرشد الاستهلاكى و بالتقشف، وكانوا فى ذلك شأن «النمل»، يدخرون و يسهمون فى التراكم لصالح الجماعة بأثرها (٧٧)، فان التوزيع المتفاوت للدخل يعد أمرا ايجابيا لتكوين المدخرات المحلية، لان الادخار انما يأتى من فائض دخول الاغنياء. ومن هنا كان من رأي ارثر لويس، ان التنمية

الاقتصادية فى البلاد المتخلفة تتطلب درجة من التوزيع اللامتفاوت للدخل، و بحيث يكون ذلك فى صالح طبقة «المنظمين» الذين يرتفع ميلهم المتوسط والحدى للادخار (٧٨). كما ان الاتجاهات التى ظهرت فى الفكر التنموى فى الخمسينيات والستينيات وكانت تحبذ «التمويل التضخمى» باعتباره شكلا من اشكال الادخار الاجبارى، قد اسندت فى صدد تبريرها لهذا النوع من التمويل على الآثار التوزيعية التى يحدثها التضخم، و يكون من شأنها اعادة التوزيع لصالح رجال الاعمال (٧٩).

وثانى هذه الحقائق، هو ان الفكر التقليدى كان لايرى ثمة تعارض بين التنمية والتفاوت فى التوزيع ورفع مستوى المعيشة. فالتفاوت امر مطلوب لزيادة معدل الادخار وزيادة معدل الادخار شرط ضرورى لتحقيق التنمية. وحينما تتحقق التنمية فان ثمارها سوف تتساقط على مختلف الافراد والطبقات الاجتماعية، و بما يحل مشكلة التفاوت وانخفاض مستوى المعيشة. وقد استند هذا الفكر فى تبرير ذلك على ماكان شائعا آنذاك عن التصور الساذج للعلاقة بين نمط توزيع الدخل القومى ومرحلة النمو الاقتصادى فى الدول الرأسمالية وهو التصور الذى ينص على انه فى المراحل الاولى من النمو يميل التوزيع لان يكون متفاوتا بدرجة واضحة، الى ان تندفع عجلات التنمية الى الامام و يصل متوسط دخل الفرد الى مستوى معين (٣٠٠ دولار بأسعار سنة ١٩٦٥) وحينئذ تأخذ درجة التفاوت فى الانخفاض تدريجيا (٨٠). ومن هنا يجب على البلاد المتخلفة ان تركز اهتمامها من اجل تحقيق أعلى معدلات ممكنة فى الناتج القومى و بأقصى سرعة ممكنة، وليس المهم ماهو نوع هذا الناتج ولاكيف يوزع، المهم هو ان تتحقق زيادات واضحة فى الناتج القومى، لان هذه الزيادة هى الاساس فى زيادة دخول الافراد، وهى الاساس الذى تستند اليه الدولة فى الدول المتخلفة لاعادة التوزيع لصالح الفقراء عن طريق اسلحتها المعروفة (الضرائب وسياسة الانفاق العام).

تلك هى أهم الحقائق عن موقف الفكر التنموى التقليدى من قضيتا التوزيع وعلاقته بالتنمية وهى حقائق اعتبرت كمسلمات بديهية فى سياسات التنمية التى طبقتها كثير من البلاد المتخلفة وفى فلسفة الهيئات الدولية المهتمة بقضايا التنمية فى هذه الدول (٨١) ورغم التهذيبات التى حدثت فى هذا الفكر، هنا وهنالك، حول هذه القضية، الا ان جوهر موقف هذا الفكر من هذه القضية لم يتغير. على ان الواقع العملى لتجارب التنمية فى ربع القرن الماضى قد تمخض ــ فى هذا الخصوص ــ عن نتيجتين مفزعتين:

النتيجة **الاولى**، هى انه بالرغم من التفاوت القائم فى توزيع الدخول فى هذه الدول، والذى اتسع مداه فى غمار عملية التنمية، الا ان الميل المتوسط الحدى للادخار المحلى فى معظم هذه الدول لم يرتفع، بسبب السلوك الاستهلاكى غير الرشيد لاصحاب الدخول المرتفعة فى هذه الدول (٨٢). وهكذا اثبت الواقع، انه من المأساوى ان نجرب سياسات ملائمة لعصر كينزى فى البلاد مازالت تعيش فى عالم سميثي أو ريكاردى (٨٣).

أما النتيجة **الثانية**، فتتحصل فى انه بالرغم من الارتفاع الذى حدث فى معدل نمو الناتج المحلى الاجمالى بالدول المتخلفة، الا ان درجة التفاوت فى توزيع الدخول قد زادت عما قبل (٨٤). كما ان نسبة كمية السكان الذين يعيشون تحت مايسمى بخط الفقر المطلق

الذين يعانون من سوء التغذية والامراض والامية وعدم توفير المأوى الملائم والبطالة، الخ... قد زادت داخل غالبية الدول المتخلفة وعلى مستوى العالم بأسره (٨٥)، بالرغم من مجهودات التنمية فى ربع القرن الماضى. ومن هنا تحطمت الفكرة التى كانت تزعم «بأن مشاكل التوزيع تحل آليا من خلال التنمية» على ارض الواقع المرير لهذه الدول.

وفى ضوء هاتين النتيجتين المفزعتين، يعيد الاقتصاديون فى الغرب الآن النظر مرة اخرى فى موقفهم من قضية التوزيع وعلاقته بالتنمية. وهنا اعادوا اكتشاف ماسبق اكتشافه منذ فترة طويلة، وهو ان نمط التنمية (اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا) هو الذى يحدد نمط التوزيع. وتبين للكثير من منهم، ان التفاوت الذى اتسع مداه فى الدخول وان الزيادة التى حدثت في نسبة السكان الذين يعيشون تحت حد الكفاف، انما تعود الى جملة الحقائق البسيطة، مثل:

١ ــ تركيز النمو على قطاعات معينة دون سواها (القطاع الحديث).
٢ ــ اختيار انماط معينة من التصنيع لا تفى بالاحتياجات الاساسية لجماهير هذه الدول.
٣ ــ اختيار فنون تكنولوجية غير ملائمة لاوضاع هذه الدول.
٤ ــ عدم العدالة فى توزيع خدمات الدولة فى مجالات التعليم والصحة والخدمات الاخرى.

٥ ــ عدم العدالة فى توز يع الاستثمار بين مناطق الدولة.
٦ ــ عدم فاعلية ادوات السياسة المالية التقليدية فى اعادة توز يع الدخل.
٧ ــ أن آلية السوق تشوه عملية التوز يع لصالح الاغنياء، ألخ.

وتدور الآن مناقشات واسعة بين الاقتصاديين حول ضرورة عدم فصل «التوز يع» عن «التنمية». كما ان البنك الدولى بدأ فى تغيير فلسفته التى كان يعتمد عليها فى اقراض الدول المتخلفة (٨٦) وذلك بالتركيزعلى القروض التى تخصتص لمشروعات معينة، يرى انها تؤدى الى ز يادة انتاجية ودخول الفقراء، مثل مشروعات التنمية الر يفية، والاسكان الحضرى، والمشروعات كثيفة العمالة، وتركيز الاهتمام على الخدمات العامة (مثل التعليم والصحة والمرافق العامة) فى المناطق الاكثر تخلفا داخل الدولة. كما نشأ فى خضم هذا اتجاه يرى ان التنمية يجب أن تؤدى الى ز يادة دخل من يسمى «بالجماعات المستهدفة» Target Groups ، وهى الجماعات التى لم تستفد من ثمار التنمية، أو زادت أوضاعها المعيشية سوءا رغم مجهودات التنمية فى هذه الدول (٨٧).

وليس ثمة خلاف الآن بين الاقتصاديين حول ضرورة الاهتمام بعلاج قضية التفاوت فى توز يع الدخول ورفع مستوى المعيشة لمن يقعون تحت خط الفقر كهدف رئيسى وجوهرى لعملية التنمية. ولكن الحقيقة التى لايجب ان تغيب عن الذهن هى، ان دعوة الاهتمام يحث العلاقة بين التوز يع والتنمية، وان كان يعد امرا ايجابيا، الا ان هذا الاهتمام قد اعتمد، فى الاساس على نتائج المشاهدات الاحصائية التى جمعها بعض الباحثين والهيئات الدولية فى عدد من الدول المتخلفة ولم يعتمد على رؤية نظر ية متكاملة لعلاقة التوز يع والتنمية. ومن هنا غلب على هذا الاهتمام الطابع البرجماتى، حيث تمخض عن ظهور«برامج عمل محددة» لمواجهة ظاهرة التفاوت فى توز يع الدخول وتزايد الفقر. وهى برامج لا تمس نظر ية التنمية بقدر ما تركز على مشروعات منفردة وسياسات اجتماعية معينة. أضف الى ذلك انها لم تمس جوَهر نمط التنمية فى هذه الدول. أما ادخال «التوز يع» كمقولة اقتصادية اجتماعية فى اطار التحليل الخاص باقتصاديات التخلف والتنمية فهى مهمة علمية لم تتم بعد. ولكننا نعتقد انها ستشغل حيزا واسعا في السنوات المقبلة فى الفكر التنموى الجديد.

رابعا ــ الرؤية الجديدة للتنمية:

تحت وطأة الاحساس بفشل الفكر التنموى التقليدى فى صياغة القضايا

الجوهرية والامور المحورية لعملية التنمية، يحاول الفكر التنموى الحديث أن يصيغ رؤية جديدة اكثر ملاءمة للتنمية. وهذه الرؤية وان كانت ماتزال فى دور الصياغة والبلورة، نظرا لحداثة العهد بنتاجها الفكرى، الا اننا مع ذلك يمكن ان نرصد اهم ملامحها الراهنة فى الخطوط الرئيسية التالية:

١ ـ يحرص كتاب الفكر التنموى الحديث على التأكيد بأن القضية الاولى التى يجب أن تولى عناية خاصة عند رسم استراتيجية التنمية هو تحديد الهدف الجوهرى لهذه الاستراتيجية بشكل دقيق، **وهو تحقيق التنمية الاقتصادية المستقلة التى تهدف الى رفاهية انسان العالم الثالث.** و يتطلب ذلك ان تصاغ جهود التنمية وأهدافها بعناية فى ضوء نفى التبعية الاقتصادية للخارج (٨٨)، مع مايعنيه ذلك من ضرورة سيطرة الدولة على مواردها وثرواتها الطبيعية ـ الحالية والمحتملة ـ وتحريرها من السيطرة الأجنبية، ومنع استنزاف الفائض الاقتصادي الذي تستحوذ عليه الشركات الأجنبية الدولية النشاط، وتوجيه هذا الفائض نحو مشروعات التنمية التى تهدف الى رفع مستوى معيشة شعوب هذه الدول.

٢ ـ انه لكى تتحقق التنمية الاقتصادية المستقلة التى ترفع من مستوى معيشة شعوب الدول المتخلفة، فان ذلك يتطلب ان يكون **التوجه الاساسى لهذه التنمية نحو الداخل وليس الخارج.** ومؤدى هذا الشرط هو ان تصاغ برامج الاستثمار والانتاج من أجل خلق وتوسيع السوق المحلية. ولن يتحقق هذا الا اذا استهدفت هذه البرامج اشباع الحاجات الاساسية لسكان هذه الدول (الغذاء والكساء والمسكن والتعليم والصحة...ألخ).ونظرا لتنوع هذه الحاجات وكثرتها فانها تضمن بالتالى سوقا واسعة مضمونة امام الانتاج المحلى ودورانا مستمرا للطاقات الانتاجية. وتأسيسا على هذا التوجه الداخلى للتنمية «يتحدد دور كل قطاع اقتصادى ابتداء بالصناعة والزراعة والخدمات، وانتهاء بالعلاقة مع العالم الخارجى (٨٩).

٣ ـ ان التنمية الاقتصادية المستقلة لا يمكن ان تتحقق الا بالاعتماد على النفس أساسا. وهذا يعنى ضرورة التبعية الرشيدة والقصوى لكل الموارد الاقتصادية والبشرية والمالية، الحالية والمحتملة،وان توضع فى خدمة التنمية. وليس فى هذا مايمثل بدعة فكرية جديدة أو اجتهادا نظريا يحتاج الى تدليل، فالتجارب التاريخية فى العالم المتقدم، شرقا أو غربا، تدل على صحة هذا. ولا يعنى الاعتماد على النفس الانغلاق عن العالم الخارجى، ولا ينفى امكان

الحصول على التمو يل الاجنبى. انه يعنى ان يكون التعاون مع العالم الخارجى منطلقا من استراتيجية التوجه الداخلى، التى تعتمد على السوق المحلى، وان تصاغ اهداف الاستيراد والتصدير مع متطلبات هذه الاستراتيجية. كما يعنى ذلك ايضا ضرورة توسيع مجالات التعاون مع البلاد المتخلفة مع بعضها البعض(٩٠) وان يكون التمو يل الخارجى ذا أهمية متناقصة عبر الزمن، وهو ما يتطلب ضرورة العمل باستمرار على رفع معدلات الادخار المتوسط.

٤ ـ ان تنمية تتوجه للداخل، وتهدف لان تكون مستقلة، وتصاغ على اساس اشباع الحاجات الاساسية لكافة السكان، وتعتمد على النفس، لابد وأن تكون تنمية يقوم بها الشعب، وهو مايعنى **ضرورة المشاركة الشعبية فى تحقيق التنمية (٩١)**.وليس المقصود بالمشاركة الشعبية هنا مجرد شعار سياسي اجوف، وانما يقصد به التجنيد الفعلى لكافة الطاقات البشر ية فى مختلف القطاعات والانماط الانتاجية وذلك من خلال خلق فرص للعمالة وللاستثمار تتسع بدرجة كبيرة لتشمل كل هذه الطاقات، وخلق أطر مؤسسية جديدة تكفل مشاركة القاعدة الشعبية فى وضع خطة التنمية ومتابعة تنفيذها.وتجمع جمهرة واسعة من مفكرى العالم الثالث على ان المشاركة الشعبية التى تكفل تحقيق التنمية المستقلة لن تتحقق الا اذا اعتقد الناس، عن ايمان حقيقى، بأن ثمار التنمية سوف تعود عليهم. ان مثل هذا الايمان هو الكفيل بأن يجعلهم يرتفعوا الى مستوى العمل الجاد والخلاق الذى يتطلبه تحقيق التنمية.

٥ ـ ان التوز يع العادل لثمار التنمية لا يمكن ان يتم من خلال آليات السوق، أو من خلال اساليب اعادة توز يع الدخل، أو عن طر يق برامج الانفاق العام الموجهة للقطاعات الاكثر تخلفا وتعج بالافراد الاكثر فقرا، وانما من خلال **انماط جديدة للاستثمار والانتاج**، انماط تخلق فرصا كافية للتوظف لكل فرد، قادر على العمل وراغب فيه. فز يادة دخول الفقراء يجب ان ترتبط بز يادة فرص التوظف وز يادة الانتاج. ومعنى هذا أن أنماط الاستثمار والانتاج والتوز يع يجب ان تصاغ على نحو يراعى العلاقات المتبادلة بينها و بما يحقق هدف رفع مستوى معيشة كافة سكان هذه الدول.

٦ ـ وفيما يتعلق بموقف الفكر التنموى الحديث فى موضوع «التكنولوجيا» فانه يقف على طرفى نقيض مع الافكار المتطرفة التى راجت اخيرا حول «سحر التكنولوجيا المعاصرة» الموجودة فى الغرب المتقدم، والتى ترى ان الحصول عليها كفيل بأن يحول المجتمعات المتخلفة بقدرة فائقة الى عالم متحضر.

وموقف هذا الفكر يتلخص فى ان **التكنولوجيا الملائمة** يجب أن تكون ذات كفاءة اقتصادية، وان هذه الكفاءة ترتبط بطبيعة الموارد الاقتصادية المتوافرة و بالمشاكل الاقتصادية الاجتماعية التى تتصدى لمعالجتها. و التكنولوجيا الملائمة ــ بهذا المعنى ــ لا يمكن استيرادها من الخارج. فهذا «الخارج» لا توجد لديه الحوافز الحقيقية لتشكيل تكنولوجيا خاصة بالبلاد المتخلفة. ومن هنا خطورة الاعتماد على الاستيراد الاعمى للتكنولوجيا المعاصرة من الغرب المتقدم، لانها من نبت بيئة غر يبة عن البلاد المتخلفة، وتخلق حالة من التبعية للتكنولوجيا. أما عن التكنولوجيا الملائمة فسوف يتعين على هذه الدول ان تخلقها أو تتعرف عليها وذلك من خلال الفهم العميق للواقع الاقتصادى والاجتماعى ولطبيعة المشاكل السائدة فيه، وعن طر يق تفجير الطاقات والامكانات العلمية لكوادرها المحلية وعلمائها، وعن طر يق تغيير وتطو ير نظم التعليم والبحث العلمى في هذه الدول بما يخدم أغراض التنمية وأهدافها.

تلك هى، باختصار شديد، أهم ملامح الرؤية الجديدة للفكر التنموى الحديث للتنمية. وهذه الملامح، كما هو واضح، **لا تعكس أصالة فكر ية منفردة، لان معظم هذه الافكار كانت شائعة منذ الر بع الاول للقرن العشر ين فى ادبيات التنمية وتجارب التخطيط فى الدول الاشتراكية. ولكن الجديد فى الامر هو التبنى الواسع لها من قبل جمهرة واسعة من اقتصاديي العالم الثالث وخبراء المنظمات الدولية، وعلى الاخص خبراء البنك الدولى.** وهى افكار تقف على طرفى نقيض، فى معظم جوانبها، مع ماكان مسلما به فى اقتصاديات التخلف والتنمية التى راجت فى الخمسينيات والستينيات. ولكن التحدى الجوهرى الذى يواجه هذه الافكار هو كيفية تحولها الى واقع عملى، وفى اى محيط اقتصادى اجتماعى يمكن تنفيذها؟ هذا هو السؤال العو يص الذى لم يتصد الفكر التنموى الحديث (الشائع حاليا) بالاجابة عليه. وهو فى اعتقادنا بيت القصيد أو مر بط الفرس.

خامسا ــ الاهتمام بالاطار العالمى الملائم للتنمية:

ومن الملاحظ على الفكر التنموى الحديث اعطائة خاصة للعلاقات الاقتصادية الدولية الراهنة نظرا لتأثيرها السلبى على التنمية الاقتصادية فى دول «العالم الثالث». وقد تبلور هذا الاهتمام، ضمن امور اخرى فيما سمى بالدعوة

لاقامة نظام اقتصادى عالمى جديد. وهو النظام الذى تأمل الدول المتخلفة ارساء قواعده، بحيث تحصل فيه على موقع متكافىء فى العلاقات الدولية فى مجال أسعار المواد الاولية، والمعونات الاقتصادية، وموقع مناسب لها فى المنظمات الدولية، وفى حقها فى السيطرة على ثرواتهاومواردها الطبيعية، ومكافحة السياسات الملتوية للشركات الدولية النشاط، ووضع نظام نقدى دولى يوفر لها السيولة الكافية، ودخول مصنوعاتها الى أسواق البلاد المتقدمة، والاسراع بنقل التكنولوجيا للبلاد المتخلفة، وايجاد تسوية عادلة لديونها الخارجية،...الخ. والفكرة الاساسية التى تتبناها مجموعة الدول المتخلفة من وراء الدعوة لهذا النظام، هو أن العلاقات الاقتصادية الدولية ــ بوضعها الراهن ــ تعوق عملية التنمية، ومن ثم يمكن لها، فى حالة تغييرها، أن تعجل بهذه التنمية وتدفع بها للامام.

وأيا كانت المآخذ التى يأخذها البعض على هذا النظام المقترح، من حيث انه يمثل مجرد أمنيات نظرية نبيلة، وانه لايمس جوهر النظام القديم (الذى مايزال قائما) وهو نمط تقسيم العمل الدولى، ومن ثم فان الامر لا يخرج عن كونه اعادة ترتيب اوضاع النظام على نحو جديد يمكنه فى النهاية من المحافظة على المواقع اللامتكافئة بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة، ألخ... نقول، انه بالرغم من هذه الانتقادات (والتى معظمها صحيح فى رأينا) فان الميزتين الرئيسيتين اللتين برزتا من خلال الدعوة لهذا النظام، وسوف يكون لهما تأثير ايجابى على عملية التنمية بالبلاد المتخلفة فى السنوات المقبلة، هما:

١ ــ ان الدول المتخلفة قد بدأت تعى أهمية استثمار القوة التى تملكها فى العلاقات الاقتصادية الدولية. ومن أهم ملامح هذا الاستثمار تكوين اتحادات منتجى المواد الاولية (٩٢).

٢ ــ ضرورة التعاون والتضامن من بين دول «العالم الثالث» لمواجهة الاوضاع اللامتكافئة فى النظام الاقتصادى العالمى الراهن، وهو مايعزز من فكرة الاعتماد الجماعى على النفس.

كما لايخفى ايضا أن الدراسات والجهود النظرية والتطبيقية التى بذلت، ومازالت تبذل الان فى مجال الدعوة للنظام الاقتصادى العالمى الجديد ــ وخصوصا تلك التى كتبها مفكرو واقتصاديو العالم الثالث، قد القت مزيدا من الحقائق والاضواء على جانب هام ومهمل فى «اقتصاديات التخلف والتنمية» وهو جانب الموقع الخاص واللامتكافىء الذى تحتله البلاد المتخلفة فى الاقتصاد العالمى ومدى التأثير السلبى لهذا الموقع على جهود التنمية فيها.

واخيرا ... اين نحن من هذه الازمة؟

رأينا سابقا، كيف تتمثل الازمة الراهنة للفكر التنموى فى محاكمة الفكر القديم، ومحاولة اكتشاف البديل الجديد. والسؤال الذى نطرحه الآن: اين نحن، الاقتصاديون المصريون، من هذه الازمة؟ ماموقفنا من هذه الصراعات الفكرية التي تزخر بها الان ساحة اقتصاديات التخلف والتنمية؟ وما هو دورنا فى هذه الصراعات؟

وبادىء ذى بدء لابد من التنبيه بأن اقتصاديات التخلف والتنمية، هى موضوع حديث العهد نسبيا فى مجال الدراسات والبحوث الاقتصادية بمصر. فقد دخل هذا الموضوع فى الجامعات المصرية ابتداء من النصف الثانى من الخمسينات من هذا القرن ضمن بعض المؤلفات الاكاديمية، ثم اضحى بعد ذلك مادة مستقلة تدرس ضمن البرامج التدريسية بكليات الاقتصاد والتجارة وبعض المعاهد العليا الاخرى، «ثم تطور وضع هذا الفرع من الدراسات الاقتصادية فى السبعينات ليصبح موضوع تخصص كدبلوم عال فى الدراسات العليا بكليات الاقتصاد والتجارة بجامعات القاهرة وعين شمس والاسكندرية، فضلا عن دخوله كمادة ضمن مقررات دراسة الماجستير والدكتوراه. لكن الوضع المتنامى الاكاديمى «لاقتصاديات التخلف والتنمية» لم يكن مصحوبا بتزايد فى المتخصصين فى هذا المجال. ونقصد بذلك من تخصصوا أصلا فى دراساتهم العليا فى موضوع التخلف والتنمية.

وعلى أية حال فقد قام جيل الرواد والاساتذة بالجامعات المصرية بدور عظيم فى التعريف بهذا الفرع الحديث فى الدراسات الاقتصادية، وفى إثارة الوعى والاهتمام بالقضايا المختلفة التى يثيرها هذا الموضوع، وفى احاطة القارىء والدارس بأهم وأغلب ماأنتجه الفكر التنموى التقليدى. وقد تبلور ذلك فى العديد من المؤلفات الجامعية التى نشرت حول التخلف والتنمية الاقتصادية. ولكن تنبغى الاشارة هنا، الى أن الجانب الاكبر من هذه المؤلفات كان يحاكى الى درجة كبيرة، تيارات الفكر التنموى التى ظهرت فى الخمسينيات والستينيات فى الدول الرأسمالية المتقدمة والقليل منها هو الذى كان يعرض هذه التيارات من وجهة نظر نقدية، أو من خلال تاريخ التخلف وتحديات النمو فى الواقع المصرى. ونحن لانستطيع فى واقع الامر ان نحمل جيل الرواد واساتذة علم الاقتصاد فى مصر عبئا فى هذا المجال أكبر من ذلك العبء الذى اضطلعو به نظرا لقلة عددهم وكثرة اعبائهم آنذاك. كما لايمكن ــ ولا

يصح ــ ان نقلل من عظم الدور الذى قاموا به فى مجال النظر، على المستوى الاكاديمى، وعلى مستوى العمل، باشتراك العديد منهم فى محاولات التخطيط للتنمية فى الخمسينيات والستينيات. فقد كانوا فى ذلك امثلة رائعة للعلماء الافاضل.

ولكننا اذا تساءلنا الآن عن الوضع الراهن «لاقتصاديات التخلف والتنمية» فى الدراسات الاقتصادية المصرية، وفى ضوء مايشهده هذا الفرع من تطورات وتعديلات متلاحقة وسريعة فسوف يتبين لنا مدى الجمود والتخلف الذى يتسم به هذا الوضع، مع وجود بعض الاستثناءات القليلة. وربما يكون الانشغال باعداد الكتب الدراسية (السريعة) لاعطاء الطلاب فكرة عامة عن هذا الموضوع قد أعاق التأمل النظرى والمواقف النقدية من تيارات الفكر التنموى ومن متابعة الحديث فيها. وربما يكون ارتفاع «نفقة الفرصة البديلة» للبحث العلمى عامة فى مصر، هو سبب من اسباب هذا الجمود. مهما يكن من أمر، فاننا لابد وأن نعترف بأن الوقت قد حان لان تتغير المفاهيم والمقولات التى تدرس بها اقتصاديات التخلف والتنمية، وان تفتح نوافذ جديدة على النتاج الفكرى الغزير المتجدد لجمعية الفكر التنموي الحديث. اذ «لافائدة ــ بعد الآن ــ من ازالة الاتربة من فوق النظريات القديمة، وصقل الافكار العتيقة، ومطالبتنا بتجربتها مرة أخرى. فقد حان الوقت لاتخاذ مواقف جديدة من نظرية التنمية وممارستها بأسرها «ــ كما يقول محبوب الحق (٩٣).»

الحواشـــــــــــــى

(١) للحصول على تقرير شامل عن الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية المعاصرة فى هذه الدول انظر:

World Bank: *The World Development Report,* Washington, August (1978).

أو الى الملخص العام الذى نشر فى المصدر التالى:

Rachel Weaving: *The World Development Report, Main Themes,* in: Finance & Development, IMF and WB, Volume 15, No. 3, Sept. 1978, pp. 30 - 33.

كما توجد لوحة احصائية شاملة عن أوضاع هذه الدول فى:

IPW-Berichte: *Daten zur okonomischen Situation der Entwicklungs - lander, Berlin, Heft 4/1978. S. 68 - 73.*

(٢) كما نستبعد منه أيضا الدراسات التى تمت فى الدول الاشتراكية.

(٣)

See: Georg Klaws und Manfred Buhr (Hersg.): Philosophisches Worterbuch, in 2 Banden, Band 2, 10. Auflage, VEB. Bibliogrophisches Institut, Leipzig, 1973, Stichwort: *"Theorie"*, S. 1220.

(٤) و يذكر س.ج باتل على سبيل المثال، ان نصيب الدول المتخلفة فى الدخل العالمي كان ١٥٪ فى عام ١٨٥٠، ثم تراجع الى ٢٢٪ فى ١٩٦٠. أنظر:

S.J. Patel: *The Economic Distance between Nations: its Orgin, Measurement and Outlook,* in: The Economic Journal, No. 293, pp. 119 - 131. A Similar data can be found in: S. Kuznets: *Underdeveloped Countries and the Pre-Industerial Phase in the Advanced Countries,* The Economics of Underdevelopment. Ed. by: Agarwala and Singh, Oxford University Press, 1958, p. 145.

(٥) انظر على سبيل المثال المراجع الاكثر شيوعا فى هذا الاتجاه:

W. Arther Lewis: *Theory of Economic Growth,* London 1960, C.P. Kindleberger: *Economic Development,* Asian Students Edition 1959. B. Higgins. *Economic Development, Principles, Problems and Policies,* Constable and Co-London 1959, G.M.: Meier & R.E. Baldwin: *Economic Development, Theory, History, Policy* New York 1957.

(٦)

See H. Leibenstein: *Economic Backwardness and Economic Growth, New York* 1957, P. 55.

(٧) See B. Higgins, *Op. Cit,* P. 23.

(٨) See; J. H. Boeke: *Economics and Economic Policy of Dual Societies* New York, 1953.

(٩) ومن الاعمال الهامة الاخرى لبو يكة فى هذا المجال نذكر مايلى:

"Three Forms of Disintegration in Dual Societies". Lecture delivered for the Course on Cooperative Education of the ILO, Asian Cooperative Field Mission, October 1953, 2, *Western influence on the Growth of Eastern Population"*, published in: Economia Internazionale, Vol. VII No. 2. 1914.

(١٠) In Bocke's own words: "every social system has its own economic theory", and, "Therefore the economic theory of a dualistic, hetrogeneous society is itself dualistic", See: J.H. Boeke *"Economics and Economic Policy of Dual Societies"*, Op. Cit., P. 5.

(١١) See; B. Higgins: *The Dualistic Theory of Underdeveloped Areas,* in: Economic Development and Cultural Change. January 1956.

(١٢) *See for example: P.T. Bauer & B.S. Yamey: The Economics of Underdeveloped Countries,* London 1957, A. Lewis: *The Theory of Economic Growth,* op. cit., H. Leibenstein: *Technical Progress, the Production Function and Dualism,* Banca Nazionale del Lavoro, Quarterly Review, December 1960, R.S. Eckhaus, *The Factor-Proportions Problem in Underdeveloped Areas,* in: American Economic Review, Sept. 1965.

(١٣) See for example; A. Lewis: *Economic Development with unlimited Supplies of Labour,* in: The Economics of Underdevelopment, ed. by A.N. Agarwala and S.P. Singh, Oxford University Press 1958, pp. 400 - 449.

(١٤) انظر فى نقد منهج التحليل الحدى:

Hermann Lehmann: *Genznutzentheorie,* Dietz Veslag, Berlin 1968.

(١٥) See; W. W. Rostow: *The Stages of Economic Growth. A Non-Communist Manifesto,* Cambridge 1960.

وأنظر ايضا فى الاتجاه المراحلى للنمو المراجع الآتية:

C.R. Fay: *Stages in Economic History, English Economic History,* Cambridge 1940; N.S.B. Gross: *Stages in Economic History,* in: Journal of Economic Business History II, 1930, C. Clark: *Conditions of Economic Progress,* Macmillan, London 1957, F. List: *Das Nationale System der Politischen Ekonomie, Stuttgart 1841.*

(١٦) بالرغم من اهتمام روستو بفكرة تغيير «الميول» للافراد خلال مراحل النمو المختلفة، الا انه لم يشرح لماذا تختلف الميول بين مرحلة وأخرى، ولا حتى بتفسير اختلاف ميول الافراد بين الطبقات الاجتماعية داخل كل مرحلة.

أنظر دراسته:

W.W. Rostow: *The take-off into Self-Sustained Growth,* in: The Economics of Underdevelopment, ed. by Agarwala and Singh, op. cit., p. 157 ff.

(١٧) انظر فى نقد الاتجاه المراحلى لروستو:

H. J. Habakuk: *Review of Rostow's Stages of Economic Growth,* reprinted in: Leading Issues in Development Economics, Ed. by G.M. Meier, New York 1964, P. 37 ff, S. Kuznets: *Notes on the Take-Off,* in: Leading Issues ... op. cit., p. 28 ff. G. Chlin: *Reflections on the Rostow Doctrine,* in: Economic Development and Cultural Change, July 1961, etc

(١٨)

See: Ragnar Nurkse: *"Problems of Capital Formation in Underdeveloped Countries,* Oxford, Basil Blackwell 1960, and see also by the same author: *"Some International Aspects of the Problem of Economic Development",* in: The American Economic Review, May 1952.

(١٩) In Nurkse's own words" a country is poor because it is poor", see: *"Problems of Capital Formation.....",* op. cit. p. 4.

(٢٠) ومن المشايعين لفكرة الحلقات المفرغة على سبيل المثال:

G. M. Meier and R.E. Baldwin: *Economic Development ....,* op. cit., Joachim von spindler: *Das wirtschaftliche Wachstum der Entwicklungs* - lander, W. Kohlhammes verlag, Stuttgart 1963, J. Viner: *International Trade and Economic Development,* Oxford 1953, A.G. Hirschman: *The Strategy of Economic Development,* New York 1958

(٢١) See: Richard T. Gill: *Economic Development, Past and Present,* Prentice-Hall, 1963.

(٢٢) فـأرثر لو يس، عـلى سبيل المثال، يرى أن العـلاقة السببية التى يضعها نوركسه بين انخفاض مستوى التراكم ومتوسط دخل الفرد ليست مؤكدة تماما. فليس هـناك مـايؤكـد، مـن الناحية العملية، ان النسبة المدخرة من الدخل القومى تـتـزايـد مـع تزايد متوسط دخل الفرد. وهو يرى أن الادخار والتراكم فى البلاد المتخلفة ضئيلين لان قطاع الاعمال الرأسمالى ضعيف. ومن هنا فالقضية اذن لـيـسـت اسـاسـا هـى مـجـرد الـعـلاقة بين التراكم ومتوسط دخل الفرد، وانما كيفية توزيع الدخل القومى وكيفية استخداماته. انظر:

A. Lewis: *Economic Development with unlimited supply of Labour,* in: The Economics of Underdevelopment, op. cit., p. 417.

(٢٣) See H. Leibenstein: *Economic Backwardness and Economic Growth,* op. cit., p. 95 - 96.

(٢٤) See: Gunnar Myrdal: *Economic Theory and Underdeveloped Regions,* Gerald Duckworth and Co. Ltd. London 1957, P. 13.

(٢٥) المرجع الآنف الذكر مباشرة، ص ١٩.

(٢٦) انظر امثلة على هذه الكتابات عند:

G. M. Meier and R.E. Baldwin: *Economic Development,* op. cit, p. 293 ff, H. Myint: *An Interpretation of Economic Backwardness,* in: The Economic of Underdevelopment, op. cit. W.W. Rostow: *The Process of Economic Growth* Oxford 1960, A. Lewis, *Theory of Economic Growth,* op. cit., S.B. Norman & S. Ellis: *Approaches to Economic Development,* The Twentieth Century Fund, 1958.

(٢٧) See: J.A. Schumpeter: *The Theory of Economic Development,* Harvard 1951.

(٢٨) و يلخص تنبرجن هذه الخصائص في: (أ) رغبتهم في الثروة المادية. (ب) اهتمامهم بالمستقبل. (جـ) استعدادهم للقيام بالمغامرة. (د) اهتمامهم بالتكنولوجيا (هـ) روح الاصرار (و) قدرتهم على العمل الفني (ز) قدرتهم على التحليل المنطقي للظواهر المعقدة. أنظر:

Jan Tinbergen: *Lessons From the Past.* Elsevier Publishing co. 1963, p. 109

(٢٩) A.K. Cairncross: *Factors in Economic Development,* George Allen & Unwin, London 1963.

(٣٠) انظر ر يمون آرون: **المجتمع الصناعي**، ترجمة فاكتور باسل، منشورات عو يدات، بيروت عام ١٩٦٥.

(٣١) A. Gershenkron: *Economic Progress,* Papers presented for a Round Table held by the International Economic Association, Louvain 1955.

(٣٢) See; B.F. Hoselitz: *Social Structure and Economic Growth,* in Economic Internazionale, Vo. 6. No. 3, Aug. 1953; *Social Stratification and Economic Development,* in: International Social Science Journal, Vo. 16, No. 2. 1964, *Socialogical Factors in Economic Development,* the Free Press, Glencoe 1960.;

(*) Universalism, achievement orientation and functional specificity.

(**) Particularism, ascription and functional diffuseness.

(٣٣) See E.E. Hagen: *On the Theory of Social Change,* Dossey Press, Homewood, 1962, *The Theory of Economic Development,* in: Economic Development and Cultural Change, Vol. 6. No. 3, April 1957.

(٣٤) See; D. McClelland; *The Achieving Society,* Van Nostrand, Princeton 1961, and also by the same author: *The Achievement Motive,* Appleton-Century - Crofts, New York 1935, *A Psychological Approach to Economic Development,* in: Economic Development and Cultural Change, Vol. 12, No. 3, April 1964.

(٣٥) See André Gunder Frank: *Sociology of Development and Underdevelopment of Sociology*, published in "Catalyst", No. 3, University of Buffalo, 1967.

(٣٦) See: W. Vogt "*Die Erde Racht Sich*, Buchergilde, Frankfurt/M, 1950, J. Osborn: *Population - An International Dilemma*, Princeton University Press, New Jersey 1958, P.R. Ehrlich: *The Population Bomb*, Ballantine Books, New York 1971.

(٣٧) انظر مثلا: **حدود النمو**، تقرير لمشروع نادى روما عن المأزق الذى تواجهه البشرية.
ترجمة محمد مصطفى غنيم، دار المعارف بمصر، القاهرة ١٩٧٦.

(٣٨) من كتاب «فوجت» **الارض تثأر لنفسها**»، المرجع الآنف الذكر (بالالمانية)، ولكننا اقتبسنا ذلك من:

P. Khalatbari: *Uberbevolkerung in den Entwicklungslandern*, Akademie Veslag, Berlin 1968, S. 143.

(٣٩) من الثابت احصائيا ان الدول المتخلفة كانت تصدر فى السنوات السابقة للحرب العالمية الاخيرة الحبوب لدول اور باالمتقدمة بما يقرب من ١١ مليون طن سنويا. ثم أصبحت فى السنوات اللاحقة للحرب مستوردة بشكل رئيسي لهذه الحبوب. ففى الفترة بين ١٩٤٨ ــ ١٩٥٢ استوردت مايعادل ١٤ مليونا طنا من الحبوب، ثم قفز الرقم بعد ذلك الى ٢٥ مليون طن فى عام ١٩٦٤. وتذهب بعض الاحصائيات بأن من المتوقع ان يصل الرقم للواردات من هذه الحبوب الى حوالى ٤٧ مليون طن فى عام ١٩٨٠. أنظر فى ذلك:

Y. Guzevaty: "*Population Problems in Developing Countries*", in: International Affairs, 9/1966, P. 54.

(٤٠) الاستثناء الوحيد على ذلك هو تحليل بوكيه عن المجتمعات الثنائية الشرقية.

(٤١) وقد صدرت لهذا التقرير ترجمة عربية له بمصر تحت عنوان: **شركاء فى التنمية ــ ماذا يجرى فى العالم الغنى والعالم الفقير**. ترجمة ابراهيم نافع، دار المعارف بمصر ١٩٧٤.

(٤٢) See; Paul Streeten: *Changing Perceptions of Development*, in: Finance & Development, vol. 14, No. 3, September 1977, P. 14.

(٤٣) لمزيد من التفاصيل أنظر المرجع الاكثر رواجا فى هذا الخصوص:

Maurice Dobb: *Studies in the Development of Capitalism*, Routledge & Kegan Paul, London 1975.

(٤٤) نقلا من:

P. Khalatbari: *Okonomische Unterentwicklung - Mechanismus, Probleme und Ausweg*, Akademie Verlag, Berlin 1971, S. 54.

(٤٥) أنظر: محبوب الحق: **ستار الفقر، خيارات أمام العالم الثالث**، ترجمة أحمد فؤاد بليغ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٧٧، ص ٦٦. وهذا الكتاب القيم يعد فى الواقع أشبه بالمحاكمة الذاتية للنفس، حيث يراجع فيه المؤلف معتقداته عن الفكر التنموى التى تعلمها فى الماضى فى ضوء تناقضها مع الواقع.

(٤٦) Quated from: D. Morawetz *"Twenty-five Years of Economic Development"* in: Finance & Development, Vol. 14, No. 3, September 1977, P. 10.

(٤٧) أنظر نماذجا لهذه الدول عند:

A. Bergeson: *The Social Welfare Function,* in: Readings in Economic Analysis Cambridge Mars 1950, Hollis B. Chenery & A. Mac Iwan: *Optimal Patterns of Growth and Aid - The Case of Pakistan, Theory and Design of Economic Development,* Baltimore 1966.

(٤٨) فعلى سبيل المثال نذكر هنا، ان الهدف الاساسى الذى اعلنته الخطة الخمسية الاولى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية فى مصر (٥٩/١٩٦٠ ــ ٦٤/١٩٦٥) كان يتمثل فى مضاعفة الدخل القومى فى عشر سنوات، أي تحقيق معدل نمو سنوي متوسط يقدر بحوالى ٧ر٧٪.

(٤٩) See: World Bank: *The World Development Report,* op. cit.

(٥٠) قارن فى ذلك: محبوب الحق ــ **ستار الفقر**، مصدر سبق ذكره، ص ٦٧.

(٥١) Ahuwalia, M.S. : *Income Inequality: Some Dimensions of the Problem* in: Hollis Chenery et.al. Redistribution with Growth, Oxford University Press 1976.

(٥٢) ومعنى ذلك ببساطة، هو أن سياسة الاحلال محل الواردات قد انتهت فى النهاية الى حقيقة دامغة، وهى تخلى هذه البلاد عن استيراد السلع التامة الصنع لتستورد نفس هذه السلع فى صورة نصف مصنعة، انظر:

(٥٣) UNIDO: *The Process of Industrial Development in Latin America, New York, 1966, P. 31.*

See: S. Munch, S. Anastasiadis und W.D.Crawew: Zur Ernahrungssituation in Enwicklungslandern seit der Welt ernahrungskonferenz (1974) in: Asien, Afrika und Lainamerika, Akademie Verlag, Berlin, Heft 2, 1979, S/205 - 216.

(٥٤) انظر: محبوب الحق ــ المرجع السالف الذكر، ص ٤٣.

(٥٥) لمزيد من التفاصيل حول هذه الازمة انظر مؤلفنا ــ **أزمة الديون الخارجية، رؤية العالم الثالث**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٧٨.

(٥٦) See Paul A. Baran: *The Political Economy of Growth*, Monthly Review Press, New York 1957.

(٥٧) المصدر السالف الذكر، ص ٢٣ ومابعدها.

(٥٨) حول هذه النقطة انظر:

T.E. Weiskopt: *The Impact of Foreign Capital Inflow on Domestic Savings in Underdeveloped Countries*, in: Journal of International Economics, Feb. 1972. Anisur Rahman: *Foreign Capital and Domestic Savings. A Test of Haavelsno's Hypothesis with Cross-Country Date,"* in Review of Economics and Statistics, Vol. 50. Feb. 1968.

(٥٩) See; Gunnar Myrdal: *Economic Theory and Underdeveloped Regions*, op. cit. p.

(٦٠) See; G.E. Cumper: *Non-economic Factors influencing rural Development Planning*, in: Journal of Social & Econ. Studies, vol. 17, No. 3, 1968 qouted from: H. Berenstein (ed.), Underdevelopment Development, Bengiun Books, 1976, P. 19.

(٦١) See; Henry Bernstein (ed.) : *Underdevelopment & Development* op. cit., p. 25.

(٦٢) See; André Gunder Frank: *Sociology of Development and Underdevelopment of Sociology*, in: Latin America-Underdeveloped or Revolution? Monthly Review Press, pp. 43 - 44.

(٦٣) انظر في هذا الخصوص الاسهامات البارزة لاقتصادي امريكا اللاتينية:

C. Furtado: *Development and Underdevelopment*, Berkeley and Los Angels 1954; H. Blanco: *Land or Death*, Pathfinder Press, New York 1972, J. Petras. (ed.): *Latin America from Dependence to Revolution*, John Willy, New York 1973 A.G. Frank: *Capitalism and Underdevelopment in Latin America*, Penguin, Harmondsworth 1971, *Lumpenbourgeoisie and Lupendevelopment*, Monthly Review Press, New York 1972, Osvaldo Sunkel: *Transnational Capitalism and National Disintegration"*, in: Social and Economic Studies, Vol. 22, NO. 1, March 1973.

(٦٤) لمزيد من التفاصيل حول هذه النقطة ارجع الى :

Parviz Khalatbari: *Okonomische Unterentwicklung, Mechanismus Probleme und Ausweg*, a.a.o.s. 158 - 180.

(٦٥) See; Osualdo Sunkel: *Transnational Capitalism and National Disintegration*, op. cit.,

(٦٦) See; H.W. Singer: *International Development - Growth and Change*, McGraw-Hill, 1964, P. 166 ff.

(٦٧) See; R. Prebisch: *Towards a New Trade Policy for Development*, Report by the Secretary General of the UNCTAD, United Nations, New York 1964.

(٦٨) See; T. Dos Santos: *The Crisis of Development Theory and the Problem of Dependence in Latin America*, published in : H. Bernstein (ed.), op. cit., p. 76.

(٦٩) وحول نظرية التبادل اللامتكافىء انظر :

A. Emmanuel: *Unequal Exchange, A Study of the Imperialism of Trade*, New York and London, Monthly Review Press 1972. and see also Samir Amin: *Accumulation on a World Scale*, 2 vols, Monthly Review Press, New York 1974.

(٧٠) See; Paul A. Baran: *The Political Economy of Growth*, op. cit, p.

(٧١) الواقع ان منجزات الفكر الكلاسيكى فى هذا الخصوص كانت تمثل قمة الوعى الجديد للطبقة الرأسمالية الصاعدة التى قادت انجازات الثورة الصناعية و بناء المجتمع الصناعى الرأسمالى، كما استخدمت هذه الطبقة منجزات هذا الفكر كسلاح ايديولوجى فى نضالها ضد مكونات وعلاقات المجتمع الاقطاعى القديم وفى ارساء قواعد النظام الجديد.

(٧٢) وفى ذلك يقول ر يكاردو فى رسالة بعث بها الى مالتس ان الاقتصاد السياسي ليس بحثا فى طبيعة الثروة واسبابها وانما هو «بحث فى القوانين التى تعين تقسيم ناتج الصناعة بين الطبقات التى تشترك فى تكو ينه». انظر فى ذلك: **خطابات ر يكاردوا الى مالتس ١٨١٠ ـ١٨٢٣**. اشرف على نشرها. بونار ١٨٩٧، ص ١٥٧. مشار الى ذلك عند:

Eric Roll: *A History of Economic Thought*. Faber and Faber, Ltd London, 1953, P. 176.

(٧٣) See Eric Roll: *Ibid*, P. 302

(٧٤) فمشكلة علم الاقتصاد أضحت كما يقول ستانلى جيفونز هى البحث فى حسابات اللذة والالم:

"In this work I have attempted to treat Economy as a calculus of Pleasure and Pain ..." See; W.S. Jevons, *The Theory of Political Economy*, Fourth Editions. Macmillan and Co. Ltd, London 1911, P. vi.

(٧٥) عبر وليم تاوسيج، احد الاعلام المبرز ين فى تدر يس المدرسة النيوكلاسيكية فى الر بع الاول من القرن العشر ين عن ذلك حينما ذكر: «ان تجميع الاموال المدخرة وز يادة رأس المال، يحسنهما و يعمل على ايجادهما، وجود درجة من التفاوت. وكلما عظمت درجة هذا التفاوت كلما كثرت الثروات وزاد نموها... وانه بدون وجود التفاوت الملحوظ فى المكاسب والممتلكات ما كان يحدث ذلك

التقدم المادى للعالم المعاصر» انظر:

F. Taussig: *Principles of Economics*, Vol. II, third ed. The Macmillan comapny, New York 1924, P. 205.

(٧٦) تعرضت المدرسة النيوكلاسيكية لزلزال شديد بعد صدور كتاب بيروسرافا، الاقتصادى الايطالى المعروف، المعنون بـ«انتاج السلع بواسطة السلع» فى عام ١٩٦٠. وفى هذا الكتاب يثبت سرافا، ان النظرية الحدية غير منطقية فى معالجة مشكلة رأس المال وتحديد عائده فى ضوء الفكرة الشائعة عن الانتاجية الحدية. فمن الصعب فى نطاق النظرية الحدية، تعريف مفهوم رأس المال وتحديد توزيع الناتج الاجتماعى بصورة صحيحة ومنطقية. وفى ضوء منهجه عالج سرافا قضية «دورة الانتاج» بمنطق يتفق الى حد كبير مع منطق المدرسة الكلاسيكية (ريكاردو أساسا). وفيه تظهر السلع كمنتجات وفى نفس الوقت كوسائل للانتاج. وقد اتخذ احدى السلع كمقياس عام للقيم، تحدد على اساسها الاسعار. وهذه السلع هى سلعة مركبة من «العمل الاجمالى» فى الاقتصاد القومى، ونظرا لكونها مقياس للقيمة، فانه استخدمها كمقياس لتحديد الاجور والاسعار، ومن ثم معدل الربح. وليس، محله هنا ان نتعرض بالتفصيل لافكار سرافا. ولكن الامر المؤكد، هو ان هذا الكتاب — رغم صعوبته الشديدة وتركيزه البالغ الاهمية فى اعادة صياغة كثير من الافكار والقضايا المألوفة فى علم الاقتصاد الغربى. لمزيد من التفاصيل ارجع لسرافا نفسه:

P. Sraffa: *Production of Commodities by Means of Commodities*, Cabridge University Press, 1960.

(٧٧) See; J.M. Keynes: *The Economic Consequences of Pease*, New York 1920, p. 19

(٧٨) See A. Lewis: *The Theory of Economic Growth*, op. cit, p. 219 - 225.

(٧٩) بالغ كثير من كتاب الفكر التنموى التقليدى في تقييم الدور الذى يلعبه التمويل التضخمى في زيادة معدل الادخار القومى بالبلاد المتخلفة، أستنادا الى الآثار المعروفة التى يحدثها التضخم فى اعادة توزيع الدخل القومى، فارتفاع الاسعار — وهو الصورة العامة للتضخم — يؤدى الى تخفيض مستوى الاستهلاك لعدد كبير من الافراد لانه يقتطع جزءا من دخولهم الحقيقية و يحول الى قطاع الاعمال فى صورة أرباح متزايدة. فاذا أعاد قطاع الأعمال أستثمار هذه الأرباح، فان التضخم على هذا النحو يكون قد نجح فى زيادة

تراكم رأس المال. أنظر مثلا:

Geoffrey Mynard: *Economic Development and Price Level,* Macmillan & Co. Ltd, London 1960, and see also, Felipe Pazos; *Economic Development and Financial Stability,* in: Staff Papers, IMF. Vol. III, No. 2., October 1953.

وأنظر لنقد التمو يل التضخمى: رمزى زكى ـ **علاقة التضخم بالتراكم الرأسمالى فى البلاد الآخذة فى النمو.** مذكرة رقم ٩٦٧، من مطبوعات معهد التخطيط القومى، القاهرة عام ١٩٦٦.

(٨٠) See; S. Kuznets: *Economic Growth and Income Inequality,* in America Economic Review, March 1955; and by the same author: *Quantitive Aspects of the Economic Growth of Nations: Distribution of Income by Size,* in: Economic Development and Cultural Change, Jan 1963, Part II, I.M. Kravis: *International Differences in Distribution of Income,* in: Review of Economics and Statistics, Nov. 1960.

(٨١) See; John H. Adler: *Development and Income Distribution,* in: Finance & Development, IMF 8 W.B. Vol. 10, No. 3, Sept, 1973, PP. 2 - 5.

(٨٢) سبق ان ناقشنا الاثر السلبى للتفاوت فى توزيع الدخول على تكوين المدخرات بالبلاد المتخلفة فى مؤلفنا ـ **أزمة الديون الخارجية، رؤية العالم الثالث،** المرجع السابق من ٢٠٥ ـ ٢١٣.

(٨٣) انظر فى ذلك: محبوب الحق ـ **ستار الفقر** المرجع الآنف الذكر، ص ٢٨.

(٨٤) See· I. Adelman and C.T. Morris: *Anatomy of Income Distribution Pattern in Developing Countries;* A.T.D. Development Digest, oct. 1971, and see also nos. Ahluwalia; Income Inequality: Some Dimensions of the Problem', in: Redistribution with Growth, (ed.) R. Jolly, H. Chenery, M. Ahwwalia, C. Bell and J. Doloy, Oxford University Press 1979.

(٨٥) طبقا لبعض التقديرات، يصل عدد السكان الذين يعانون من مشاكل الفقر المدقع والذين يقل متوسط دخلهم السنوى عن مائة دولار، الى حوالى ٥٠٠ مليون فرد فى مختلف مناطق العالم المتخلف. وهذا الرقم يتوزع كما يلى ـ ٤٠ مليون فى أمريكا الاتينية و٤٨٠ مليون فى آسيا و٣٠ مليون فى أفريقيا أنظر:

A.P. Thirlwall: *Growth and Development, with special reference to developing countries,* E.L.B.S. & Macmillan 1978, P. 34.

(٨٦) Mahbub ul Hag: *Changing Emphasis of the Bank's Lending Policies,* in: Finance & Development, IMF & WB, Vol. 2, June 1978, PP. 12-13 E. Jaycox: The Bank and Urban Poverty, in Finance & Development, Vol.

15, No. 3, Sept 1978, pp. 10 - 13, and see also: E. Christofferren: *The Bank and Rural Poverty* in: Finance & Development, Vol. 15, No. 4, Dec. 1978, PP. 19 - 22.

(٨٧) See; H.B. Chenery, et.al., *Redistribution with Growth*, op. cit., Chapter II, The Economic Framwork.

(٨٨) أنظر ــ مركز التنمية الصناعية للدول العربية ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، **مؤتمر التنمية الصناعية الرابع للدول العربية، وثائق المؤتمر، ورقة عمل**، بغداد، ديسمبر ١٩٧١، ص ٧.

(٨٩) المرجع الآنف الذكر، ص ٦.

(٩٠) وهو ماتشير اليه فكرة «الاعتماد الجماعى على النفس».

(٩١) لمزيد من التفاصيل حول هذه النقطة، انظر: د. اسماعيل صبرى عبد الله: **نحو نظام اقتصادى عالمى جديد**، دراسة فى قضايا التنمية والتحرر الاقتصادى والعلاقات الدولية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٧٦، ص ٢٢٨ ــ ٢٣٦.

(٩٢) وتعتبر منظمة الاوبك هى النموذج الناجح لهذه الاتحادات حتى الآن.

(٩٣) أنظر محبوب الحق، المرجع الآنف الذكر، ص ٦٤.